



برنامج
الأمم
المتحدة
الإغنامي
(UNDP)

تعزير المشاركة البرلمانية في
الأهداف الإغنامية للألفية الجديدة
والعملية الاستراتيجية للحد من الفقر
Strengthening Parliamentary
Involvement in the Poverty
Reduction Strategy Process and
the Millennium Development Goals

التعاون البرلماني-الأهلي لمراقبة مبادرات الحد من الفقر

Parliamentary - Civic
Collaboration for Monitoring
Poverty Reduction Initiatives



سلسلة
مجالس النواب والفقر
دليل رقم ٢



المعهد
الديمقراطي
الوطني
للشؤون الدولية

التعاون البرلماني-الأهلي
لمراقبة مبادرات
الحد من الفقر

Parliamentary-Civic
Collaboration for Monitoring
Poverty Reduction Initiatives

تعزيز المشاركة البرلمانية في الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة والعملية
الاستراتيجية للحد من الفقر

*Strengthening Parliamentary Involvement in the Poverty Reduction Strategy Process
And the Millennium Development Goals*

برنامج الأمم
المتحدة الإنمائي
www.undp.org

المعهد الديمقراطي
الوطني للشؤون الدولية
www.ndi.org

شكر وتقدير Acknowledgements

إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP هو عبارة عن شبكة التنمية العالمية التابعة للأمم المتحدة، وهو يدافع للتغيير ويصل البلدان بالمعرفة، والخبرة والموارد بغية مساعدة الناس على بناء حياة أفضل. تطبق الأمم المتحدة هذا البرنامج في 166 بلداً حيث تعمل مع الناس لكي يجدوا حلولهم الخاصة للتحديات الإنمائية الوطنية والعالمية. وخلال تطويرهم القدرات المحلية، يعتمد هؤلاء الناس على العاملين في برنامج UNDP وعلى مجموعة شركائه الواسعة. يؤمن مكتب UNDP للسياسة الإنمائية القيادة الفنية والتوجيه السياسي في مجالات التنمية الأولوية، بما فيها الحكم الديمقراطي.

تم إعداد هذا الكتيب من قبل المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية (NDI) بالشراكة مع UNDP وبدعم من حكومة بلجيكا. إن حكومة بلجيكا هي المؤمن الأول للمساعدة الديمقراطية خلال جهود UNDP حول العالم، وإننا نقدر دعمهم السخي لهذا المشروع، فلولاه لما كان إعداد هذه الوثائق ممكناً. إن NDI هي منظمة لا ترمي إلى الربح تعمل على توطيد الديمقراطية ونشرها حول العالم.

إن هذا الكتيب هو وليد النشاطات القيادية المصممة لتعزيز قدرة المشرعين والمجتمع المدني على المشاركة في العملية الاستراتيجية للحد من الفقر (PRSP)، وهي عملية يُقصد بها أن تُعهد إلى البلد المعدة فيه وأن تُنجز بالمشاركة وذلك يشمل المشاركة الأهلية والتشريعية في مرحلتها التخطيط والمراقبة. بيد أنه من الناحية الفعلية، تتفاوت المشاركة التشريعية في آليات PRSP تفاوتاً كبيراً بين بلد وآخر. وبهدف تعزيز المشاركة التشريعية، تشارك برنامج UNDP مع NDI خلال عامي 2001 و 2002 للقيام بنشاطات لبناء القدرات مع أعضاء مجلس النواب وبعثات PRSP في مالابو، والنيجر، ونيجيريا. وبناءً على الخبرة التي استمدتها NDI من برامج PRSP القيادية الثلاثة هذه وبالاستناد إلى خبرته في مجال برمجة التنمية الديمقراطية مع مجالس تشريعية مختلفة حول العالم، أعدت NDI بالشراكة مع UNDP، سلسلة من الكتيبات الهادفة إلى تأمين الموارد لأعضاء مجلس النواب، وفريق العمل البرلماني، والقادة الأهليين والشبكات الاجتماعية والمجتمع الدولي حول المشاركة التشريعية في الحد من الفقر. وتتضمن السلسلة:

- التوصل التشريعي-التنفيذي حول استراتيجيات الحد من الفقر؛
- المساعي التشريعية للتواصل مع الشعب في قضايا الحد من الفقر؛ و
- التعاون البرلماني-الأهلي لمراقبة مبادرات الحد من الفقر.

قامت أليسيا فيليبس ماندافيل (Alicia Phillips Mandaville)، المسؤولة العليا عن برنامج NDI للحكم والحد من الفقر بإعداد النص الأساسي لهذا الكتيب. أما التعقيب والتعليقات القيمة، فقد قدمها كلٌّ من، ك. سكوت هوبلي (K. Scott Hubli)، مستشار NDI الأعلى في مجال الحكم؛ ورائدي دايفس (Randi Davis)، مستشار UNDP الفني لفريق الحكم الديمقراطي؛ وماجدي مارتنيز-سوليمان (Magdy Martinez-Soliman)، مدير ممارسة الحكم لدى UNDP؛ وفريق/مكتب الحكم الديمقراطي للسياسة الإنمائية؛ وأرون أزلتون (Aaron Azelton)، مستشار NDI الأعلى في مشاركة المواطنين. ووردت ردود فعل إضافية من جانب فريدريك ستابنهurst (Fredrick Stapenhurst)، اختصاصي أعلى في إدارة القطاع العام لدى معهد البنك الدولي.

النسخة العربية: ترجمة المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية، بيروت-لبنان؛ مراجعة وتحقيق مي الأحمر، المعهد الديمقراطي الوطني، لبنان.
© حقوق النشر المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية (NDI) 2004، جميع الحقوق محفوظة. يُسمح بإعادة صياغة أجزاء من هذا العمل و/أو ترجمتها لغايات غير تجارية شرط الإقرار بأن NDI و UNDP هما مصدر هذه المعلومات، وإرسال إلى كلٍّ منهما نسخة عن أية ترجمة كانت.

مرجع سريع للفظات المختصرة الواردة في النص Quick Reference for Acronyms in Text

مدخلات الموازنة	الموارد المخصصة لمشاريع محددة من الموازنة؛ نفقات الدولة على برنامج أو هدف محدد.
مخرجات الموازنة	نتائج نفقات الدولة، بما فيها تسليم السلع أو الخدمات، أو غيرها من الدلائل على أن الأموال المنفقة أمنت نتائج ملموسة.
CAS	Country Assistance Strategy ، استراتيجية مساعدة البلد. تصف هذه الوثيقة استراتيجية المساعدة التي يتبناها البنك الدولي في بلد معين وتحدد مستوى المساعدة ومكوناتها الواجب تأمينها بناءً على التقييمات وسجل أداء البلد المعني بها. على الرغم من مناقشة العناصر الأساسية مع الحكومة، إلا أن ذلك لا يعني أن هذه الوثيقة قابلة للتفاوض.
CSO	Civil Society Organization ، منظمة المجتمع المدني.
HIPC	Heavily Indebted Poor Country ، بلد فقير مثقل بالديون. إن مبادرة HIPC عبارة عن اتفاق بين الدائنين الرسميين يهدف إلى مساعدة البلدان الأكثر فقراً والمثقلة بالديون على الهرب من الدين الذي تعجز عن تحمله.
IDA	International Development Association ، الاتحاد الدولي للتنمية. يساعد IDA، في مجموعة البنك الدولي، البلدان الأكثر فقراً في العالم على الحد من الفقر من خلال تأمين "تسليفات". وهي قروض بفائدة صفر مع مهلة سماح لعشر سنوات واستحقاقات تتراوح بين 35 و40 سنة.
IFIs	International Financial Institutions ، المؤسسات المالية الدولية. يشمل المصطلح، البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والبنك الأفريقي للتنمية، والبنك الآسيوي للتنمية، والبنك الأوروبي للتنمية وإعادة الإعمار، والبنك الأميركي للتنمية.
IMF	International Monetary Fund ، صندوق النقد الدولي.
I-PRSP	Interim PRSP ، ورقة PRSP مؤقتة. تقدم البلدان التقرير المؤقت لكي تستوفي متطلبات التأهل في حين تكون ورقة PRSP الكاملة قيد التحضير. يجب أن تشمل أوراق PRSP المؤقتة تقييماً للاستراتيجيات القائمة للحد من الفقر وأن تحدد خطة طريق لإعداد ورقة PRSP كاملة في الوقت المناسب.
MDGs	Millennium Development Goals ، الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة. هي برنامج عمل الأمم المتحدة للحد من الفقر وتحسين المعيشة، كما اتفقت عليه دول الأمم المتحدة الأعضاء في قمة الألفية التي عقدت في أيلول 2000. تم وضع غاية واحدة أو أكثر لكل هدف، معظمها حدّد للعام 2015، مع استعمال سنة 1990 كسنة أساس. تتضمن هذه الاستراتيجية إرشاداً لإدماج أهداف MDG بالأولويات الوطنية، ولتحقيق الغايات المستهدفة، والتشديد على الحكم الصالح.
MP	Member of Parliament ، عضو في مجلس النواب.
NGO	Non-Governmental Organization ، منظمة غير حكومية.
PRSP	Poverty Reduction Strategy Paper ، ورقة استراتيجية للحد من الفقر. إن مؤسسات IFI هي أول من قدم الأوراق الاستراتيجية للحد من الفقر (PRSP) في أيلول 1999، وهي وثائق اقتصادية استراتيجية تهدف إلى تأسيس إطار عمل لسنوات متعددة بغية الحد من الفقر الوطني. تؤمن PRSP الأساس الذي يعتمد عليه البنك الدولي والـIMF في تقديم المساعدة بالإضافة إلى تخفيف أعباء الديون في ظل مبادرة HIPC. يُقصد بأوراق PRSP أن تكون محررة من قبل البلد نفسه وأن تكون شاملة النطاق وموجهة نحو الشراكة وأن تتم بالمشاركة. بصورة عامة، لن يحتاج البلد إلى كتابة PRSP إلا مرة واحدة كل 3 سنوات ولكن يمكن إجراء التعديلات على مضمون تقرير التقدم السنوي حول الـPRSP.

فهرس المحتويات Table Of Contents

1	المقدمة	مبادرات عالمية للحد من الفقر..... الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة خيارات للتعاون البرلماني-الأهلي المراقبة البرلمانية للأهداف الإنمائية الوطنية فوائد التنسيق البرلماني-الأهلي لمراقبة الـMDG والـPRSP
5	القسم 2	تقييم القدرة على التعاون وتحديد الشركاء..... المشاركة البرلمانية مشاركة المجتمع المدني
10	القسم 3	بناء العلاقات التشريعية-الأهلية..... الأولويات أساس التعاون
12	القسم 4	إنشاء استراتيجيات المراقبة وصيانتها..... الملاحقة البرلمانية لمدخلات الحد من الفقر تحديد المبادرات الأهلية المكتملة أو تشجيعها التنسيق بشأن تصميم المراقبة التركيز على التواصل
20	القسم 5	المحافظة على علاقة إيجابية طوال عملية المراقبة..... التنسيق قبل تنفيذ المشروع التنسيق خلال جمع البيانات التنسيق خلال تجميع البيانات وتبويبها تفعيل فريق جماعي للقيام بالتحليل المعمق وتقديم التقارير الإعلان عن الحصائل بدهاء سياسي
26	القسم 6	تدبر اللعبة النهائية: الإعلان عن الحصائل بما يحقق مفعولاً إيجابياً..... التواصل البرلماني واستخدام حصائل المراقبة العمل مع وسائل الإعلام
29	الخاتمة	وضع سوابق بناءة للتعاون البرلماني-الأهلي.....

Introduction

Global Initiatives for Poverty Reduction: the Context for Parliamentary-Civic Collaboration

المقدمة

مبادرات عالمية للحد من الفقر: سياق التعاون البرلماني-الأهلي

وغيرهما من الأمراض؛

- كفاءة الاستدامة البيئية؛ و
- إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية.

هذه الأهداف ترسم مضمون البرامج والمشاريع الإنمائية الوطنية والدولية وتوجه مسارها من خلال تركيز الجهود العالمية على ثمانية أهداف محددة، ووضع روزنامة زمنية شاملة، وتأمين مستهدفات فنية يقاس التقدم الوطني بالنسبة إليها.

خرائط طرق ومخططات تفصيلية

إذا كانت أهداف MDG الغاية النهائية للسعي العالمي وراء التنمية الإنسانية والاقتصادية، إذا فالمجتمع الدولي والدول النامية قد عملت معاً على وضع سلسلة من خرائط الطرق آملة في تحقيق أهداف الحد من الفقر. إن الورقات الاستراتيجية للحد من الفقر (PRSP) التي كانت المؤسسات المالية الدولية (IFI) أول من تقدم بها، هي وثائق استراتيجية اقتصادية خاصة بالبلد تهدف إلى إنشاء إطار عمل لسنوات متعددة من أجل الحد من الفقر الوطني. تشكل أوراق PRSP أساساً تعتمد عليه مؤسسات IFI لتخفيف أعباء الديون والإقراض بشروط أسهل في 70 بلداً تقريباً. ومن خلال تطوير ورقة PRSP خاصة به، يتمكن كل بلد من تحديد أهداف وغايات محددة ضمن السياق الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والجغرافي الخاص به، ومن ثم وضع خطة ترمي إلى تحقيق هذه الأهداف.

إن الحد من الفقر هو من التحديات الكبرى التي يواجهها المسؤولون المنتخبون في بلدان كثيرة. لذلك، تم إنشاء مبادرات عالمية متعددة لكي تكون مكملة للاستراتيجيات الوطنية للنمو الاقتصادي. وفيما يعتبر مشروع وطني ما، أو سياسية وطنية، رسمياً كجزء من مبادرة واحدة، إلا أنه على الأرجح سيؤثر على النمو الوطني نحو أهداف متعددة. لذلك، فإن المشرعين الأمليين في المساهمة في الجهود الوطنية للحد من الفقر من خلال دراسة نتائج المبادرات المختلفة لمكافحة الفقر وتسهيل الضوء عليها، قد يلجأون أولاً إلى مراجعة كيفية ترابط بعض هذه المبادرات العالمية الواحدة مع الأخرى.

الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة

إن الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة (MDG) أهداف وضعتها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في مطلع القرن الجديد، وهي أهداف إنمائية شاملة ومتفق عليها من الجميع، وتسعى إلى تحقيق الآتي:

- القضاء على الفقر المدقع والجوع؛
- تحقيق تعميم التعليم الابتدائي؛
- تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛
- تخفيض معدل وفيات الأطفال؛
- تحسين الصحة الإنجابية؛
- مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز والملاريا

مرحلة من هذه العملية، إلا أن هذا الكتيب يسلط الاهتمام تحديداً على مراقبة تطبيق عملية الـPRSP: هل تم تنفيذ الاستراتيجية كما كان مخططاً؟ إذا تبين خلاف ذلك، لماذا؟ هل نجحت العملية في تحقيق الأولويات الوطنية؟ ما الذي يمكنه تحسين هذه المبادرات؟

المراقبة البرلمانية للأهداف الإنمائية الوطنية

عندما يصوت أعضاء مجلس النواب على الموازنة الوطنية ويقرّونها، فإنهم يخصصون أو يوافقون على منح الأموال للوزارات الفردية لكي تستخدمها لغايات العلم والصحة والبنى التحتية وأهداف أخرى. وإذا أراد المشرعون معرفة ما إذا كانت الأموال المخصصة لتخفيف وطأة الفقر تستعمل بصورة فعّالة ومجدية، فإن مراقبة التقدم نحو MDG وأهداف PRSP هي وسيلة ملموسة تحمّل الهيئات المنقذة مسؤولية البرامج التي تقوم بها. وسواء كانت المجالس النيابية تواكب الـMDG أو الـPRSP أو الاثنين معاً، من المستحسن أن تراقب التالي:

- **الإففاق الفعلي على MDG وأولويات PRSP، من خلال ملاحقة تخصيص الموارد على المستوى الوزاري من أجل معرفة ما إذا كانت الحكومة تتفق الموارد مثلما وعدت بأن تفعل؛ أو**
- **النتائج التي حققتها هذه النفقات، والتي قد تشمل مراقبة مؤمني الخدمات على سعيد المجتمع من ناحية تسلّم المعدات التي تمّ شراؤها أو توزيعها بواسطة المبادرات الوطنية للحدّ من الفقر (إمدادات صحية، كتب دراسية، إلخ.)، أو مراقبة شرائح محدّدة من السكان من ناحية تسلّم الخدمات أو نوعية الخدمات المتوافرة (التطعيمات، دروس مدرسية ابتدائية، إلخ.)**

فوائد التنسيق البرلماني الأهلي لمراقبة الـMDG والـPRSP

إن التعاون البرلماني-الأهلي بشأن المراقبة يمكن أن يكون مفيداً فوق العادة لكلا الفريقين فالمجالس النيابية يمكنها أن تؤمن لمنظمات المجتمع المدني (CSO) فرص الوصول إلى قنوات التواصل السياسي وصنع القرارات، حتى لو لم تكن العمليات السياسية شفافة تماماً. وبدورها، تستطيع منظمات CSO تزويد المجالس النيابية بقدرات إضافية لإجراء المراقبة من

تحديد ورقة PRSP الأولويات الإنمائية وتضع مخططاً تفصيلياً لتخصيص ما يكفي من الموارد من أجل التخفيف من وطأة الفقر على نحو ملموس ويمكن قياسه. وإن ورقة PRSP اليوم هي خطوة إلزامية للبلدان التي تتلقى المعونات بواسطة مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (Heavily Indebted Poor Country initiative-HIPC) والاتحاد الدولي للتنمية (IDA) أو تسهيلات النمو والحدّ من الفقر التابعة لصندوق النقد الدولي.

على الرغم من أن تفاصيل PRSP تختلف بين بلد وآخر، إلا أن عمليات PRSP تتضمن أربع مراحل أساسية غالباً ما تتداخل فيما بينها:

- تشخيص الفقر.
- صياغة سياسة للفقر.
- تنفيذ سياسة الفقر.
- المراقبة والتقييم.

بالرغم من وجود دور واضح يلعبه المشرعون في كل

تحديد أوراق PRSP أهدافاً وطنية واضحة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة

في حين يركز هذا الكتيب على مراقبة تطبيق مشاريع PRSP والأثر الذي تخلقه، تعتمد مواكبة المبادرات والأهداف الأخرى للحدّ من الفقر على معلومات أو بيانات مشابهة. من حيث التصميم، يفترض بالـPRSP توضيح المعايير التي يمكن من خلالها مراقبة التطبيق وتقييمه: مخرجات من السلع والخدمات يمكن قياسها ويتم تأمينها في أوقات ونقاط تسليم محدّدة؛ إمكانية الوصول إلى هذه السلع والخدمات من قبل أعداد وأنواع محدّدة من الجماعات والأسر والأفراد؛ وتحسّنات يمكن قياسها في حياة المواطنين الفقراء والفئات الضعيفة. ولأن أوراق PRSP عادة ما تصف أهدافاً محدّدة وإطارات زمنية واضحة، تصبح مراقبة نجاح تطبيقها أسهل من ملاحقة سياسات وطنية أخرى قد تفتقر إلى أهداف يمكن قياسها. ولكن قد يجد أعضاء مجلس النواب أنه على الرغم من أن تطبيق الـPRSP هو الأساس الأفضل لصياغة السياسية، إلا أنه من الأكثر فعالية أن يتكلموا عن التقدم الوطني نحو الـMDG عندما يتوجهون إلى عامة الشعب.

دور أهم في تطوير السياسة العامة الوطنية. كما أنهم بإيجاد دور يؤديه في عملية الـ PRSP في بلدهم سيساعدون على بناء الشرعية والدعم الشعبي لمجلس النواب.

وبإمكان الاهتمام الدولي كذلك حماية المراقبين من عوائق غالباً ما يواجهها المجتمع المدني والمجالس النيابية على حد سواء في سعيهم لتأدية دور أبرز في عملية صنع السياسات؛ وهذه العوائق تتضمن مقاومة المجلس التنفيذي. في الحالات الأسوأ، قد ترفض السلطة التنفيذية الاعتراف بالمجتمع المدني أو بالسلطة الدستورية التي يملكها مجلس النواب، أو أنه قد يدعم التهديدات أو غيرها من الأعمال الهادفة إلى إعاقة المشاركة. غير أن نواحي المشاركة التي تنطوي عليها عملية الـ PRSP نفسها تتطلب إسهام المجتمع المدني. في العديد من الحالات، يكون المجتمع الدولي للتنمية قد بدأ بالعمل عن كثب مع المنظمات المحابية للفقر في المجتمع المدني منذ فترة من الوقت. إن مصداقية المراقبين تتحسن بواسطة الاعتراف الدولي، ما يمكن المراقبين التشريعيين والأهليين من وضع سابقة لتأثير السياسة من خلال عملية الـ PRSP

خيارات للتعاون البرلماني-الأهلي

من المحتمل أن المشرعين الذين لعبوا دوراً أساسياً في المراحل الأولى من تشكيل الـ PRSP سبق لهم أن أقاموا تفاعلاً عميقاً مع المنظمات المدنية في ما يتعلق بسياسة الحد من الفقر ويجوز أن المجلس النيابي والمجتمع المدني كذلك سبق أن اتفقا على استعمالات الموارد التي يعتبرانها كلاهما في أعلى قائمة الأولويات. إذا كانت الحال كذلك، من الوارد جداً أن يملك المشرعون والمنظمات الأهلية اهتمامات مشتركة في مراقبة الاستعمالات المعنية لهذه الموارد، وأن يكونوا على استعداد تام للتعاون.

أما إذا لم يسبق للمجلس النيابي والمنظمات الأهلية أن تشاركا في العمل حول هذا الموضوع، يصعب أن يقوم بينهما اتفاق واضح حول أولويات الحد من الفقر. بالرغم من ذلك، تبقى الخيارات متعددة، وهي تشمل الآتي:

- يقوم المشرعون والمنظمات الأهلية بتحديد فئات الأولويات المشتركة (مثل الصحة أو وفرة المياه) وتنفيذ مشاريع منفردة وفق مسارات متوازية.

أسباب اهتمام المجالس النيابية بمراقبة الـ PRSP

• إن النتيجة التي تؤول إليها برامج مكافحة الفقر تؤثر مباشرة على حياة ناخبي أعضاء المجالس النيابية - لذا فإن الحد من الفقر يمكنه أن يكون بين القضايا الأهم في البلد.

• بما أن المجالس النيابية هي السلطة المسؤولة عن ممارسة الإشراف على التطبيق التنفيذي للسياسات والبرامج الحكومية، فهي تحتاج إلى المعلومات بخصوص النتائج التي آلت إليها المبادرات المختلفة لمكافحة الفقر.

• قد يكون مجلس النواب أصلاً يؤدي دوراً في مواضيع الموازنة والحد من الفقر من خلال آليات تخطيط أخرى، مثل الـ MTEF الخاصة بالبلد، أو من خلال منتديات إقليمية حول الاقتصاد أو قضايا أخرى (SADC، NEPAD، APEC، CIS، إلخ). إن مراقبة الـ PRSP تكمل هذه النشاطات من خلال تأمين معلومات ثابتة حول تطبيق برامج تخفيض الفقر.

• في البلدان التي يتوفر فيها للمشرعين وصول محدود إلى الإحصاءات أو المعلومات من السلطة التنفيذية، من الممكن تصعيد قلق المدنيين الدوليين بشأن شفافية عملية الـ PRSP وإمكانية محاسبتها، وذلك من أجل تدعيم دور أكثر فعالية لمجلس النواب.

خلال تأمين شبكة من الأعضاء قد يتواجدون في مختلف أنحاء البلاد، وكذلك من خلال توفير الخبرات حول قضايا قطاعية محددة. وقد يكتشف أعضاء مجلس النواب أن التعاون مع منظمات المجتمع المدني يمكنه أن يكون وسيلة مهمة للاستجابة إلى حاجات الدوائر الانتخابية ذات القضايا الواسعة النطاق، وكذلك لبناء قاعدة سياسية فردية.

تصعيد الاهتمام الدولي

غالباً ما تشعر الحكومات في دول الـ PRSP بالضغط لإتمام استراتيجية الـ PRSP الخاصة ببلدها وتطبيقها لكي تتأهل لنيل إقراض خاص أو تحقيق أعباء ديونها. وعادة ما يكون الاهتمام الدولي مسطاً بشكل ملحوظ على برامج الحد من الفقر في هذه البلدان. ذلك يولد مصدراً محتملاً لتصعيد جهود أعضاء مجلس النواب ومنظمات CSO من أجل تأدية

كانت العلاقات الأهلية-الحكومية متوترة أو تفتقر إلى الثقة).

ويتشارك الفريقان الحصائل والتوصيات وينسقان الاستراتيجيات الهادفة إلى دعم التوصيات أو نشرها.

تقوم المجموعات الأهلية بالتنظيم والمراقبة، ولكنها تنسق مع الهيئات البرلمانية المختصة (لجان، مؤتمرات حزبية، إلخ) من أجل نشر الحصائل والتأثير على نشاطات عملية PRSP.

يقوم المشرعون بمراجعة مشاريع المراقبة التي تجري تحت رعاية الحكومة وذلك من خلال الجلسات أو التحقيقات الخاصة، ويستعينون بمساعدة المجتمع المدني في إعلان النتائج.

• ترافق منظمات المجتمع المدني القطاعات التي سبق أن صنفت كـ"أولويات" من قبل الفاعلين أو المجموعات البرلمانية، وتدعو أعضاء البرلمان المنفردين إلى أن يكونوا جزءاً من مشروع مراقبتهم. هؤلاء الأعضاء (MPs) قد يقدمون منزلة شرعية وخبرة قيمة إلى المشروع، أو أنهم قد يشكلون قناة لمشاركة المعلومات مع اللجان البرلمانية المعنية (وهذا مفيد خصوصاً إذا

Section Two

Assessing the Potential for Collaboration and Identifying Partners

القسم الثاني

تقييم القدرة على التعاون وتحديد الشركاء

الوقت إلى توكيل غالبية النشاطات اليومية أو التقصيات المعتادة إلى فريق العمل البرلماني أو إلى شركائهم منظمات CSO. في هذه الظروف، سواء ألبأ المشرعون إلى اللجان أو المؤتمرات الحزبية أو إلى فريق عمل برلماني عام أم خاص طالبين الدعم في مبادرة المراقبة، يجب أن يكون لأعضاء البرلمان الثقة والاستعداد لوضع أسمائهم خلف جهود فرق العمل هذه التي تعمل نيابة عنهم. مع مرور الوقت، يصبح العضو الواحد في مجلس النواب قادراً على أن يحشد وأن يعطي صفة رسمية إلى مشاركة الفرق الحزبية أو الإقليمية أو غيرها من الفرق داخل مجلس النواب لتوليد الاهتمام بنتائج عملية المراقبة.

بيد أن الفرق داخل مجلس النواب (اللجان أو الهيئات أو فرق الأحزاب السياسية أو الشبكات غير الرسمية أو الفرق الإقليمية) غالباً ما تكون في وضع أفضل لملاحقة أعمال المراقبة نيابة عن المجلس التشريعي مما يكون عليه بعض أعضاء البرلمان المنفردين المهتمين بدورهم في هذا الموضوع. فهذه الفرق مرجحة أكثر من أفراد الـMP لأن تملك إمكانية الوصول إلى الموارد الفنية والإنسانية المطلوبة لدعم مبادرة مراقبة قابلة للتطبيق. كما أن الأحزاب السياسية واللجان البرلمانية مرجحة أن تكون قادرة أكثر من سواها على الاستناد إلى نتائج المراقبة في إعداد تقارير اللجان وإجراء الجلسات العامة والضغط على القيادة والتفاعل مع وسائل الإعلام، إلخ.

تشكل اللجان الآلية الأكثر اعتماداً في مراقبة عملية الموازنة في العديد من البلدان، وتكون عملية الـPRSP شاملة وواسعة بما يكفي لأن يكون للجان البرلمانية كافة علاقة ما في الحد من الفقر. وفقاً لذلك، يمكن أن تسهم لجان برلمانية متعددة في جهود مراقبة الـMDG والـPRSP: الموازنة والمالية، والتعليم، والصحة، والعمل، إلخ.

حتى في الحالات التي يتم فيها استبعاد مجلس النواب من معظم عمليات الـPRSP، غالباً ما يملك أعضاء المجلس النيابي فرصة كبيرة للوصول إلى المعلومات حول الموازنة والتقدم نحو أهداف MDG أكثر مما تفعل معظم منظمات CSO. ومتى تكامل ذلك الوصول السهل مع جهود مراقبة منسقة بالتعاون مع منظمات CSO، يصبح من الممكن تأمين أساس واقعي لأعضاء البرلمان (أو المجموعات الحزبية) يستندون إليه في دراسة سياسات أو تشريعات معينة. ويشمل الفاعلون المحتملون في مراقبة الجهود الإنمائية الوطنية الأطراف التالية:

- أعضاء منفردين من مجلس النواب؛
- لجان برلمانية (مالية، موازنة، زراعة، صحة، تعليم، إلخ)؛
- لجان خاصة أنشئت لمعالجة الـPRSP والقضايا المرتبطة بها؛
- ممثلين من مناطق جغرافية محددة؛
- مؤتمرات حزبية تشريعية؛
- منظمات المجتمع المدني؛
- مؤيدي قضايا معينة؛ و/أو
- تحالفات أو شبكات من مؤمني الخدمات؛

المشاركة البرلمانية

قد يرغب بعض أعضاء مجلس النواب في المشاركة شخصياً في كل ناحية من عملية مراقبة الـPRSP. ولكن، في معظم الحالات، سيضطر هؤلاء بسبب ضيق

بناء مساهمة المجلس النيابي

تملك المجالس النيابية حول العالم مستويات مختلفة من السلطة والموارد المالية وفرق العمل والدعم الفني. وبالتالي، من الضروري تقييم كل مبادرة برلمانية على حدة للاستفادة من قدرات مجلس النواب بأفضل ما يمكن. إن هذا التقييم سيساعد أيضاً على تحديد الأماكن التي يمكن أن يستفيد فيها المجلس التشريعي من الدعم الخارجي فنياً كان أم مالياً. على سبيل المثال:

- إلى أي مدى تتعمق اللجان البرلمانية في مراجعة التشريع قبل إحالته ليُنظر فيه في الجلسات المكتملة؟ هل تقترح قط تشريعها الخاص؟ يجب أن يتم تنظيم خطة المراقبة بشكل أن تستفيد من الدور الذي يلعبه المجلس التشريعي بارتياح. إذا كان مجلس النواب عادة يعجز عن طرح تشريعه الخاص، إذا فمن الأفضل التفكير في المعلومات أو الخبرات الإضافية التي تملكها منظمات CSO وكيف يمكنها مساعدة اللجنة في مراجعة مشاريع القوانين المطروحة من قبل المجلس التنفيذي.

عندما ينظر أعضاء مجلس النواب في المراقبة البرلمانية لمبادرات الحد من الفقر، يجب أن يتطروا إلى الآتي:

- إذا كانوا يريدون اتخاذ عملية خاصة بهم لمراقبة الـ MDG أو الـ PRSP أو طلب المعلومات الأحدث بانتظام من نشاطات المراقبة الحكومية الجارية؛
- مستوى المراقبة الذي تسمح به الموارد؛
- إذا كانوا يريدون متابعة التعاون مع منظمات الـ CSO بغية زيادة الموارد والتأثيرات إلى حدّها الأقصى؛
- إذا كان اتخاذ منظمات CSO شركاء لهم أمراً مجدياً، مع أي فريق يجب أن يتعاون مجلس النواب - على ضوء القضايا السياسية واللوجستية التي يمكنها أن تؤثر (أو تتأثر) بشراكة مماثلة؛
- في حال وجود مواضع شك بين المجتمع المدني ومجلس النواب، كيف يمكن تحسين هذه العلاقة؛ و
- الأشخاص في القيادة البرلمانية الذين يجب إشراكهم (أو الاستعلام منهم) في نوايا أو مخططات المراقبة.

علاقات تعاونية محتملة

الشركاء	الفوائد	التحديات	تكون أكثر نفعاً عندما...
CSO واحدة؛ MP واحد	تزيد من مصداقية الـ CSO ومن سهولة الوصول إلى السلطة التشريعية ووسائل الإعلام	تحدّ من مصداقية المشروع بالمقارنة مع المبادرات الأوسع نطاقاً.	يكون أعضاء الـ MP المؤيدين قضايا محدّدة يسعون وراء المعلومات، أو عندما يكون الدعم المؤسسي محدوداً في مجلس النواب
CSO واحدة؛ لجنة/لجان برلمانية	يتيح التنسيق المتيسر مع إحدى منظمات CSO لمساهمة بنوية متعددة الأطراف.	قد تبدو اللجنة/اللجان منحازة نحو منظمة CSO واحدة	تكون منظمة CSO معنية بقضية واحدة سبق وجمعت، أو تنوي أن تجمع، معلومات متعلقة بلجنة/لجان معينة.
منظمات CSO متعددة؛ MP واحد	تصبح موارد CSO تشمل نطاقاً أهدياً وجغرافياً أوسع	تحدّ من إمكانية الوصول إلى مجلس التشريع؛ وقد تبدو منحازة سياسياً	يكون أعضاء البرلمان الساعين وراء سياسة/إصلاح معين يبحثون عن مجموعة متنوعة من المعلومات أو البيانات لدعم التشريع أو الإشراف
منظمات CSO متعددة؛ لجنة/لجان برلمانية	تشمل معظم الطاقة والخبرة والدعم والموارد التشريعية والأهلية أو الجغرافية	قد يكون من الصعب التنسيق مع هذا العدد الكبير من الفاعلين	يكون كلا مجلس النواب والمجتمع الأهلي متطورين، وتكون منظمات CSO متخصصة بما يكفي لأن تؤمن المعلومات والخبرات المطلوبة إلى اللجان المعنية.

المنطقي إذا إتاحة دور أكبر للجان المال في عملية المراقبة.

• هل تملك اللجان البرلمانية فريق عمل بدوام كامل؟ وماذا عن المؤتمرات الحزبية؟ والأعضاء؟ إذا كانوا يملكون هذا النوع من فريق العمل، هل يمكن الاتصال بأعضائه بواسطة الهاتف أم البريد الإلكتروني؟ أديهم إمكانية الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات؟ إن فريق العمل الحذق تكنولوجياً وسياسياً يمكنه أن يؤثر تأثيراً هاماً في تحديد الفريق البرلماني الأكثر تمكناً من استعمال المعلومات التي حصلت عليها جهود المراقبة ومن تطبيقها.

• إذا كان نائب واحد يشكك في جهود المراقبة، ما هي الموارد أو المهارات بالتحديد التي يأتي بها إلى المشروع؟ يمكن أن تكون خبرة الـ MP القانونية أو الاقتصادية أو التجارية ذات منفعة خاصة حسب القطاع المنوي مراقبته.

صحيح أنه يجب التطرؤ إلى هذه المسائل، ولكن إذا كان التعاون بين المجلس النيابي ومجموعات المجتمع المدني ذا بنية جيدة ومسار سليم، قد تتجح المراقبة حتى ولو كانت الموارد البرلمانية محدودة. ومن بين غايات هذا الكتيب تأمين المعلومات حول بناء مراقبة الـ PRSP وهيكلتها لكي تلاقي النجاح المطلوب حتى ولو في محيط من القدرات المحدودة جداً.

مساهمة المجتمع المدني

عندما يتم النظر في التعاون مع المنظمات الأهلية، من المهم تقييم مختلف المجموعات واختيار الشركاء الذين تكون أهدافهم وخبرتهم ومواردهم أكثر ملاءمة. فالتعاون الفعال عادة ما يركز على المصالح والمقاربات والموارد المتكاملة.

معاينة المجموعات الأهلية

سيتطلب جهود التعاون معاينة اهتمامات المنظمات الأهلية وقدراتها على المراقبة. وقد وجدت بعض المجالس النيابية أن الخطوات التالية مفيدة في هذا الصدد:

• حدّد نطاق المجموعات الأهلية التي قد تبدي اهتماماً في مراقبة نفقات الموازنة

وإذا كان المجلس التشريعي يؤدي دوراً أكبر في الإشراف منه في التشريع، عندها يمكن صياغة خطة المراقبة على ذلك الأساس.

• بصورة عامة، ما هي نتيجة جلسة الاستماع أو الاجتماع الرسمي للذين تعقدهما اللجنة بهدف النظر في التشريع؟ (تقرير صادر عن اللجنة يتضمن توصيات إلى مجلس النواب بصورة كاملة؟ تعديلات مقترحة للتشريع؟) هل سبق أن عدل مجلس الوزراء سياسة ما استجابة للمخاوف المطروحة من قبل مجلس النواب؟ إذا شعرت اللجان بأن جلسات الاستماع السابقة لم يكن لديها التأثير أو رد الفعل الحكومي الذي كانت ترجوه، يمكنها بناء تعاونها مع المجتمع المدني بما يشيع تغطية إعلامية أو اهتماماً شعبياً أوسع للقضية المطروحة.

• عندما تعقد اللجان البرلمانية جلسات استماع أو اجتماعات رسمية، من تتم دعوته عادةً للإدلاء بشهادته أو لإبداء الملاحظات؟ قادة أهليون، مسؤولون حكوميون، موظفون حكوميون؟ عندما تكون العلاقة التشريعية-الأهلية قد شهدت مرحلة من التوتر، قد يكون أسهل مثلاً إدخال قادة منظمات المجتمع المدني تدريجياً إلى الجلسات العامة من دعوة هيئة كاملة من القادة الأهلين وحسب.

• كيف كانت العلاقة بين مجلس النواب والمجتمع المدني حتى الآن؟ هل سبق وبدأ التفاعل المستمر بينهما؟ إذا كان التفاعل محدوداً أو العلاقات متوترة، سيحتاج تنسيق جهود المراقبة بين مجلس النواب والفاعلين الأهلين إلى تخطيط أكثر تفصيلاً وإلى نشاطات مبكرة تعزز الثقة.

• ما هي العلاقة بين لجان المال (المالية، الموازنة، الحسابات العامة أو التخصيصات المالية) ولجان القطاعات؟ تلعب لجان القطاعات في بعض الأنظمة دوراً فاعلاً في ما يتعلق بقضايا التخصيصات المالية في مجالاتها القطاعية. إذا كانت الحال كذلك، من المنطقي أكثر أن تكون لجان القطاعات الجمهور المستهدف لحصائل جهود المراقبة الخاصة بالقطاعات. أما إذا لم تكن الحال كذلك، فمن

هل تملك منظمات CSO انتسابات سياسية؟ إن العلاقات التي تربط الأحزاب السياسية بالمجموعات الأهلية قد تتراوح بين المستوى الرسمي من المصادقات أو الانتساب أو الدعم والمستوى غير الرسمي في التشابه الأيديولوجي أو العضوية المشتركة أو التعاون الدوري بخصوص قضايا معينة. وبالرغم من أن المجال مفتوح لمنظمات CSO المنسوبة سياسياً للتعاون مع المسؤولين المنتخبين في مراقبة مشاريع مماثلة، إلا أنه إذا كان المشروع يتخذ صورة مستقلة، من الضروري أن يأخذ المنظمون بعين الاعتبار الولاء السياسي لشريكاتهم منظمات CSO.

هل المنظمة جزء من شبكة تضم منظمات أخرى ذات مجالات خبرة متشابهة (مثلاً، الزراعة الريفية، أو العلم، أو الرعاية الصحية)؟ إذا كانت كذلك، هل تملك هذه المنظمة أمانة سر؟ هل لديها التمويل المتوقر للاتصالات؟ وللبحوث؟ والتواصل التتقفي؟ والتأييد؟

يجب أن يتذكر المنظمون أن المجموعات التي تركز على العمل الميداني قد لا تكون

أسباب اهتمام المنظمات الأهلية بالمراقبة

- تقدم مراقبة الـ PRSP فرصة للمجتمع المدني لكي يحسن تأثيره على السياسة الوطنية.
- إن تحسين السياسات في حقل اهتمام منظمة ما بإمكانه تحسين ظروف المعيشة للمستفيدين منها أو لناخبها.
- في العديد من الحالات، تكون المنظمات التي تؤمن الخدمات في الميدان متمكنة بصورة متميزة لجمع البيانات المتعلقة بتسليم الخدمات أو إمكانية الوصول إليها. وبإمكان المجتمع الدولي للمانحين أن يدعم اتساع مهمة المنظمة وقدراتها لهذه الغاية.
- إن المنظمات التي تؤمن الخدمات في الميدان هي متمكنة جيداً كذلك لتحفيز الوعي الأهلي ولتعزيز الحوار مع الممثلين المنتخبين القادرين على المساهمة في مراقبة الـ PRSP.

أو مخرجاتها. قد تشمل هذه المجموعات منظمات معينة بقضايا محددة، أو شبكات خدمانية، أو منظمات CSO قائمة على العضوية، أو أندية وطنية، أو شبكات تجارية، إلخ.

نظم اجتماعاً لمجموعات المجتمع المدني المهتمة بالموضوع. قد يشمل الاجتماع الأولي المنظمات المهتمة كافة بغض النظر عن حقل خبرتها، أو يمكن تنظيم اجتماعات منفردة خاصة بكل قطاع.

خلال الاجتماعات، حدّد مستويات الاهتمام والالتزام والقدرات التي تتمتع بها كل منظمة. ينبغي على المنظمات المهتمة والمتمكنة أن تناقش، فضلاً عن كلّ الأسباب التي تريد من أجلها مراقبة مبادرات الفقر، كيف ستتمكن من المساهمة في مجهود مماثل. يجب أن يتذكر أعضاء المجلس النيابي دائماً أن للمنظمات الأهلية حق تحديد مصلحتها وقدرتها الخاصة في مراقبة برامج الحد من الفقر كما ولها حق اختيار المشاركة أو عدم المشاركة فيها.

بغض النظر عن المقاربة المستخدمة في هذا النوع من الاجتماعات الأولية للتخطيط، من الضروري أن تكون العملية شفافة وشاملة. ولكي يكون التواصل سهلاً قدر الإمكان في الوقت اللاحق، من المنطقي إعداد، خلال الاجتماع، لائحة بالأشخاص المنوي الاتصال بهم، مع المعلومات المالية الخاصة بهم ووسائل الاتصال كافة المتوفرة لديهم (مثلاً، العنوان، رقم الهاتف، عنوان البريد الإلكتروني، رقم الهاتف الخليوي، إلخ). وإذا أمكن إعداد لائحة خاصة بعناوين البريد الإلكتروني (listserv) على الكمبيوتر، فذلك سيسهل الاتصالات أكثر.

انتقاء الشركاء الأهليين الصالحين

عند محاولة اختيار منظمات الـ CSO التي ستشكل الشريك الأنسب لجهود المراقبة، يجب الأخذ بعين الاعتبار عوامل عدة، أبرزها:

الغاية الأساسية للمنظمة الأهلية. قد تتعدد المنظمات المهتمة بالمراقبة: شبكات محترفة من مؤمني الخدمات (مثل اتحادات الفلاحين أو عمال الصحة)، ومجموعات تأييد أو معاهد بحوث مختصة بقضايا معينة، وشبكات دينية أو اجتماعية أخرى.

ظروف رسمية (مثلاً: اجتماع للجنة البرلمانية أو منتدى رسمي يتواجد فيهما ممثلون حكوميون)؟

- هل سبق لأي شخص من المنظمة أن أطلق محادثات غير رسمية مع أعضاء مجلس النواب أو المسؤولين الحكوميين أو الموظفين الحكوميين بخصوص السياسة العامة قيد الدراسة؟

في العديد من الحالات، تملك منظمات المجتمع المدني خبرة متدنية نسبياً في موضوع العملية التشريعية وتنسيق النشاطات مع منظمات أهلية أخرى. هذه المجموعات ستحتاج إلى المزيد من الوقت لبناء العلاقات مع الأشخاص الذين سيصبحون شركاء لها - في المجلس النيابي والسلطة التنفيذية وغيرها.

تأمين التمويل لجهود المراقبة

على غرار أي مشروع آخر، تتطلب جهود المراقبة التمويل. حتى ولو كان البرلمانيون يعتمدون على فرق العمل التي سبق وقامت موازنة مجلس النواب بتغطية أجورها - أو في حال المنظمات غير الحكومية تعتمد على المراقبين المتطوعين - فإن النفقات الصغيرة (الاتصال والمواصلات واللوازم والتجهيزات المكتبية، إلخ.) يمكنها أن تتراكم. لذلك، قبل أن تباشر المجموعات بمشروع مراقبة، يجب أن تتأكد من أنها تملك ما يكفي من الموارد لتغطية النفقات الأساسية المماثلة. في العديد من الحالات، قد يتوفر التمويل بواسطة صناديق ائتمان البنك الدولي، أو بواسطة منظمات أو وكالات دولية للتنمية (USAID، DFID، UNDP وغيرها من المنظمات الثنائية) أو من جمعيات معينة (جمعية فورد - The Ford Foundation، جمعية المجتمع المفتوح - The Open Society Foundation، الهيئة الوطنية للديمقراطية - The National Endowment for Democracy، مؤسسة وستمنستر - The Westminster Foundation، إلخ.). قد تتمكن فرق عمل السفارات أو منظمات الـ NGO الدولية التي تملك مكاتباً لها داخل البلد من اقتراح الأماكن الملائمة للبحث عن التمويل المتواضع لدعم مراقبة تنفيذ مبادرات مكافحة الفقر وتأثيرها. صحيح أن معظم المانحين قد يكونون الأكثر اطلاعاً على PRSP والأهداف الإنمائية للألفية الجديدة، إلا أن الاهتمام الدولي بمراقبة المشاريع الإنمائية قد يمتد إلى مشاريع المساعدة الثنائية أيضاً.

على اطلاع بالـ PRSP أو تفاصيلها. إذا كانت الحال كذلك، قد يكون من الضروري تزويد هذه الفئات بنوع من الخلاصة أو التعليمات أو المعلومات الخلفية حول PRSP.

بنية المنظمات أو المجموعات الأهلية المشاركة. إن بنية المنظمة وبنيتها التحتية وطاقاتها الفنية ستؤثر تأثيراً هاماً على طبيعة العمل، وحجمه، التي هي مجهزة لتنفيذه.

- هل تملك المنظمة مقراً رئيسياً في العاصمة وفروعاً أو أندية أصغر في أنحاء البلاد؟ هل يتم تخطيط النشاطات وتنسيقها من قبل المقر الرئيسي أم أن النشاطات في مستواها الأساسي لا تلقى سوى الدعم من المقر الرئيسي؟

- ما هو حجم المنظمة؟ ما هو عدد الأعضاء الذي تضمه؟ أين يتواجد هؤلاء؟ هل أعدادهم متركزة في مدينة أو منطقة واحدة أم أنهم موزعون في أنحاء البلاد؟ هل الأعضاء مهتمون بالمشاركة في مشروع المراقبة؟

- هل تملك المنظمة موارد إنسانية ومادية لكي تركزها لعملية المراقبة؟ هل المنظمة ملتزمة أصلاً بنشاط كبير؟ هل سبق أن تولت مشاريع على المستوى الوطني من قبل؟ هل يمكن الاتصال بأعضاء فريق العمل بواسطة الهاتف أو البريد الإلكتروني؟ هل تستطيع المنظمة توفير عضو واحد على الأقل من فريق العمل لكي يعمل كصلة وصل؟

خبرة المنظمة السابقة. إن المجموعات التي سبق لها أن تولت مشاريع أو استطلاعات على مستوى وطني (مثل منظمات المراقبة الانتخابية) ستتمتع على الأرجح بمهارة أكبر في تنسيق المشاريع الكبيرة لجمع البيانات. وقد تكون المنظمات المطلعة على قضايا أو سياسات تخفيض الفقر سبق وأقامت لنفسها دوراً محترماً ومعترفاً به للمشاركة في العملية التشريعية أو العلاقات مع أعضاء أساسيين في مجلس النواب ومع المسؤولين الوزاريين والموظفين الحكوميين. وقد تكون هذه المنظمات كذلك في وضع ملائم للمساهمة في المحادثات الرسمية المتعلقة بتشكيل السياسة العامة.

- هل سبق للمنظمة أن أبدت آراءها بشأن قضايا السياسات إلى مجلس النواب أو السلطة التنفيذية في

Section Three

Building Legislative-Civic Relationships

القسم الثالث

بناء العلاقات التشريعية-الأهلية

- هل توجد أية مشاريع وطنية للحد من الفقر قادرة على التسبب بخلاف بسبب التنوع السياسي أو الجغرافي أو العرقي، أو على وشك أن تتم مناقشتها في المجلس التشريعي؟
- هل تملك المجموعات الأهلية المهمة بالمراقبة انتسابات إلى أحزاب سياسية أو فاعلين سياسيين؟

الأولويات أساس التعاون

إن تحديد الأولويات المشتركة قد يكون من الوسائل الأكثر فعالية لبناء شراكة تشريعية-أهلية متكاملة. في بعض الحالات، قد تؤدي كارثة طبيعية، أو وعد سياسي معين، أو تغطية إعلامية لقضية ما، إلى تبادل واضح للاهتمام والقلق المشتركين بين الطرفين المذكورين. وفي حالات أخرى، قد تكون الرئاسة الجديدة للجنة برلمانية معينة سبق وعيّنت القضايا الأولية للسنة المقبلة، أو قد تكون المجموعات الأهلية مهمة ببرامج المراقبة على أساس قضية اهتمام محددة جداً (فيروس ومرض الأيدز، التعليم، المساواة بين الجنسين، إلخ). عندما لا يكون أي من الفريقين مهتماً بقضية محددة واحدة، بل يريد أن تستعمل موارد الحد من الفقر في البلد بصورة فعالة قدر الإمكان، عندها يستطيع الفاعلون البرلمانيون والأهليون أن يقرروا قياس التقدم نحو الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة أو أن يختاروا تحديد الأولويات التي تسهل مراقبتها في وثيقة PRSP نفسها.

أيًا كانت الحال، من الأساسي الإدراك أن أية خطة وطنية للحد من الفقر هي عبارة عن برنامج متعدد الأوجه؛ وأن خطة المراقبة الفعالة

عندما يكون التفاعل بين المسؤولين المنتخبين والناشطين الأهليين تفاعلاً عدائياً، فإن تمهيد الأسس لعلاقة تعاونية قد يشكل التحدي الأول. يجب تأسيس الثقة المتبادلة. ويمكن أن يقتصر إطلاق الحوار بين هذين الطرفين ببساطة على تنظيم اجتماعات تمهيدية بين ممثلي المجتمع المدني وأعضاء مهتمين منفردين من مجلس النواب من أجل مناقشة الأفكار والأولويات.

تشكل هذه الاجتماعات التمهيدية الوقت المناسب لجمع المعلومات من الطرفين حول المجالات التي يمكنهما التعاون فيها.

- ما هي الأولويات السياسية التي وضعتها اللجان البرلمانية أو المؤتمرات الحزبية للعام المقبل؟
- ما هي الخبرة الخاصة بالمسائل المطروحة التي تسهم بها المجموعات الأهلية لهذا التعاون؟
- هل تقوم اللجان البرلمانية بالتخطيط لنشاطات إشرافية خاصة بعملية PRSP أو غيرها من السياسات والمشاريع المشابهة؟
- لماذا تريد المجموعات الأهلية مراقبة المساعي لتحقيق أهداف الفقر؟ أهو من أجل التحقق من تطبيقها الصحيح أو تحديد تأثيرها؟
- متى تكون الهيئات التشريعية أكثر تمكناً من تطبيق استنتاجات مشروع مراقبة معين؟
- هل المجموعات الأهلية المهمة بالمراقبة مرتبطة أصلاً بمشاريع كبيرة أخرى؟

الغايات التي ناقشها المشاركون المجتمعون؟

- هل المعلومات اللازمة متوفرة واقعياً (هل من مواقع واضحة تُجمع منها المعلومات)؟ وما إن يتم جمعها، هل ستعتبر معلومات موثوقة؟

إن إدراك مخططات الأطراف الأخرى بخصوص مراقبة الـPRSP- حتى قبل تحديد تفاصيل هذه الجهود - يسمح للمجتمع المدني ولأعضاء مجلس النواب على حدّ سواء بأن يتجنبوا تكرار عمل بعضهم الآخر من دون ضرورة، وبأن يباشروا في تحديد الفرص التي تتيح لجهودهم بأن تكمل بعضها الآخر.

هي تلك التي تنتقي من بين تلك المكونات قضية أولوية واحدة-أو عدداً محدوداً ومحدداً من القضايا التي تريد التركيز عليها.

ما إن ينتهي الطرفان من مناقشة الأولويات والآراء، سيودان أيضاً تشارك المعلومات حول الآتي:

- ما هي المعلومات المتوفرة أصلاً حول تطبيق المشاريع الإنمائية الوطنية (من خلال الجهود الأهلية أو الحكومية القائمة)؟
- ما هي كمية المعلومات الواجب جمعها للسعي لتحقيق

اقتران جهود المراقبة الأهلية بالبرلمانية لتحقيق الفعالية القصوى

النشاطات الأهلية	النشاطات البرلمانية	
الاستطلاع الأهلي على قدر الموارد الأولية المشار إليها والتي تم استلامها عند نقاط تقديم الخدمات (أي بتعبير آخر، هل يتم استعمال الموارد المخصصة لتقديم الخدمات حقاً؟)	إشراف لجنة القطاعات على: الأموال العامة المخصصة؛ الإشراف على قطاعات أولوية مختارة؛ الاتجاهات في التخصيصات والنفقات	حيث التوافق على الأولويات قائم أصلاً
استطلاع، بقيادة أهلية، حول التغيرات الكمية والنوعية في حياة الفئات الفقيرة والضعيفة التي حققها تأمين السلع والخدمات	استفسار البرلمان أو اللجان عن نتائج المبادرات في قطاعات محددة؛ التحقيق في نوعية برامج معينة وتأثيرها	
مجهود بقيادة أهلية لملاحقة عدد وأنواع الجماعات أو العائلات أو الأفراد الذين تتوفر لهم السلع والخدمات	الإشراف على التخصيصات المطلقة إلى الأولويات الأهم وتوزيع هذه الموارد على مواقع تقديم الخدمات	
حصد وتجميع مبادرات المراقبة الأهلية الخاصة بالقطاعات من أجل مساهمة أوسع في تحقيقات اللجان في إجمالي نفقات الموازنة	مراجعة لجنة الحسابات العامة أو الموازنة والمالية التطبيق التنفيذي للموازنة الوطنية	حيث الأولويات ليست متطابقة
يصيغ المراقبون الأهليون الحصائل وقدمونها بصورة مقتضبة لكي تصبح جزءاً من السجل العام من خلال جلسات الاستماع أو تقارير اللجنة	تحقيق لجنة الحد من الفقر أو التنمية الإنسانية في المبادرات الوطنية لمعالجة أولويات الفقر مثلما وردت في ورقة PRSP	
جهود، بقيادة أهلية، لملاحقة نتائج مبادرات حكومية معينة في مواقع جغرافية مختلفة. هذه الجهود يمكنها إظهار تعدد الحاجات والنواحي التي كان فيها تصميم البرامج فعالاً/غير فعال في الاستجابة للحاجات المحلية.	مراجعة أو تحقيق برلماني في التأثير الإقليمي للتشريع اللامركزي أو البرامج المنسقة والممولة مركزياً	

Section Four

Creating and Maintaining
Monitoring Strategies

القسم الرابع

إنشاء استراتيجيات
المراقبة وصيانتها

ويسهل جمعها بفعالية من قبل الأفراد المدربين. على سبيل المثال، إذا كان القادة التشريعيون قد اتفقوا على أن التعليم الابتدائي الشامل هو أولوية مشتركة، إذاً ينبغي على كل فرد فاعل كذلك أن يقرر ما هي الطريقة الأنسب لمراقبة التقدم نحو هذا الهدف. إذا كان الفاعلون البرلمانيون المعنيون هم في الحقيقة مؤتمراً حزبياً من أعضاء مجلس النواب في منطقة معينة، عندها يكونون على علم بأن المدارس عاجزة عن قبول المزيد من التلاميذ من دون التمويل لمزيد من الأساتذة. هل يتوجب عليهم النظر في معدل الأموال المخصصة لتوظيف أساتذة جدد أم في عدد الأساتذة الجدد الذين تم توظيفهم؟ هل ينبغي عليهم التركيز حصراً على منطقتهم الخاصة؟ أو على نوع معين من الأساتذة أو ممن يعلمون صفاً محدداً؟ هذه هي أنواع الأسئلة التي يجب أن تطرح قبل أن يصبح البدء بمشروع مراقبة ممكناً.

الملاحقة البرلمانية لمدخلات الحد من الفقر

عادة ما تميل اللجان أو المجموعات البرلمانية التي تراقب PRSP إلى التركيز على مدخلات الحد من الفقر (تخصيص الموارد أو إنفاقها في سبيل الحد من الفقر). وبغية ملاحقة المدخلات المماثلة، تقوم اللجان البرلمانية بصورة عامة بتحديد غرض/أغراض محددة من خط الموازنة وتتعبه بواسطة قنوات النفقات. على سبيل المثال، تقرر أن تخصيص الأموال لبناء المدارس هو الكفيل المناسب لزيادة التعليم الابتدائي؛ إذاً ستود اللجنة تحديد خطوط الموازنة المخصصة لتمويل بناء المدارس. في هذا المثال، هل ستكون البيانات التي تبحث عنها اللجنة موجودة في موازنة وزارة التربية وحدها؟ هل من الممكن أن تتولى بناء المدارس

حتى بعد تحديد أولويات المراقبة، يظلّ التحدي قائماً في اختيار مبادرة محددة للمراقبة. فبالإضافة إلى اتساع القطاعات (مثلاً، العمل، الزراعة، الخدمات الاجتماعية)، يتطلب التطبيق عادة نشاطات على مستويات عدة (وطنية، إقليمية ومجتمعية) لذلك ينبغي على المشرعين والمنظمات الأهلية أن يختاروا بوضوح أية عناصر من هذه المجموعة الواسعة يريدون البحث فيها. من دون هذا الانضباط، ستكون الحصائل على الأرجح سطحية أو متفرقة ولن يكون تأثيرها قوياً.

إن مشروع المراقبة الناجح يقوم على انتقاء مجموعة بيانات يمكن قياسها وتكون ملائمة للإجابة على مسألة سياسية معينة

المراقبة على المستويات كافة: الوطنية والمحلية

مثلاً وردت الإشارة في أماكن أخرى، ليس من الضروري أن يقتصر التعاون بشأن مبادرات المراقبة على نطاق وطني. إن التعاون مع مجموعة صغيرة واحدة من المؤيدين أو المواطنين على مستوى محلي أو إقليمي يمكنه أيضاً كشف المعلومات الأساسية بخصوص تطبيق مبادرات الحد من الفقر في دائرة انتخابية أو مقاطعة ما. وبما أن التعاون ضمن نطاق أصغر يتبع الكثير من الخطوات نفسها ويواجه العديد من التحديات نفسها على غرار الجهود الوطنية، لذا فقد تمت كتابة هذه الأقسام المعدودة لمعالجة المسائل التي تنشأ عند تسهيل التنسيق على المستوى الوطني. ومع بعض التعديلات وفقاً للمواصفات المحلية، يصبح هذا النص في معظمه مفيداً لأعضاء المجالس النيابية الذين يساهمون في المزيد من الجهود المحلية أو البلدية.

في حين أن لجنة الموازنة تتمتع بالفرصة الأكبر لمراجعة مضمون الموازنة المطروحة ومناقشتها، يحق لأعضاء مجلس النواب جميعهم الاطلاع على الموازنة ومراجعتها قبل التصويت الكامل على الموازنة الوطنية المطروحة. إن المراجعة البرلمانية للموازنة قبل إقرارها تمثل فرصة ممتازة لقياس تخصيصات الموازنة الوزارية أو الإدارية مقابل أهداف MDG أو الأولويات الوطنية المحددة في ورقة PRSP، وهي تشكل الخطوة الأولى في مراقبة استثمارات موارد الحد من الفقر.

وزارة أخرى (التنمية الريفية) مستخدمة الأموال المخصصة من خلال مشاريع العمل المجتمعي؟ هل من الضروري تعقب خطوط الموازنة لهذا الغرض في كلا الوزارتين؟ إن تحديد إطار مجهود اللجنة (المشاريع التي سيتضمنها؛ الوزارات أو الإدارات التي ستخصص الموارد لهذه المشاريع؛ نواحي المشروع التي، إضافة إلى القطاع والموازنة، قد تكون ضرورية لتفكيك البيانات، إلخ.) قد يتطلب التنسيق مع لجان أو وزارات أخرى، ولكنه يجب أن يتم في مرحلة باكراً من عملية التخطيط بغية بناء مشروع مراقبة فعال.

المراقبة ومراحل عملية الموازنة

أولاً: صياغة الموازنة	ثانياً: تشريع الموازنة
<p>يتوقف وضع المسودة للموازنة الوطنية السنوية على السلطة التنفيذية وحدها، عادة وزارة المالية أو الاقتصاد، مع مشاركة وزارات معنية أخرى. بالرغم من أن الموازنة هي امتياز للسلطة التنفيذية، إلا أن هذه الوثيقة لا تولد من لا شيء، بل معظمها يصاغ من خلال إدخال التعديلات على نفقات السنة السابقة مع الاستناد إلى تغييرات متوقعة أو إلى سياسات أو أهداف جديدة.</p> <p>يمكن التشديد على نتائج جهود المراقبة من خلال: مشاركة حصائل مجهود المراقبة مع الوزارات، مع التشديد بصورة خاصة على الاستنتاجات والتغييرات الموصى بها لتخصيصات موازنة السنة السابقة.</p>	<p>تتناقش الهيئة التشريعية الموازنة كما اقترحتها السلطة التنفيذية وتوافق عليها (وأحياناً تعدلها). إما الحد الذي يصل إليه مجلس النواب في تغيير الموازنة المطروحة يختلف ويتفاوت. ففي بعض الحالات، بإمكان المجلس النيابي ككل إحالة الموازنة للمراجعة ولكن من دون إجراء أية تعديلات من جانبه. في الحالات الأخرى، يمكن إجراء التعديل طالما أن ذلك لا يولد تأثيراً مالياً سلبياً بالإجمال.</p> <p>يمكن التشديد على نتائج جهود المراقبة من خلال: إدخال حصائل مشروع المراقبة وتوصياته على طاولة النقاش في اللجنة.</p> <p>قد تنجم مشاريع المراقبة عن: مخاوف طرحت خلال مناقشات الموازنة في المجلس أو اللجنة.</p>
ثالثاً: تنفيذ الموازنة	رابعاً: التدقيق في حسابات الموازنة وتقييمها
<p>تطبق الموازنة من قبل وزارات ووكالات ودوائر متعددة. صحيح أنه لا يمكن الحؤول دون بعض التناقض بين النفقات المحددة في الموازنة والنفقات الفعلية (بسبب ظروف اقتصادية، تغييرات في السياسة، تقلبات في الأسعار، إلخ.)، إلا أن التفاوتات الشاسعة قد تعني استحالة تحقيق أهداف MDG أو PRSP.</p> <p>تركز مبادرات المراقبة الأهلية على هذه المرحلة: بما أن الحكومات تختلف كثيراً في كيفية تنظيمها الإنفاق أو مراقبته، بإمكان المبادرات الأهلية المساعدة في تقييم ما إذا كان المال المخصص لمبادرات معينة يصل فعلاً إلى المكان المقصود أو يولد التأثيرات المقصودة.</p>	<p>في البلاد التي تعتمد PRSP، عادة ما تقتضي مرحلة تدقيق حسابات الموازنة وتقييمها بأن يقوم المجلس التنفيذي بتقديم التقارير حول نتائج عملية PRSP، ليس إلى المجلس التشريعي وحسب، بل أيضاً إلى المؤسسات المالية الدولية (IFI)، وذلك من خلال تقديم تقرير تقدم سنوي إلى مؤسسات IFI.</p> <p>الإشراف البرلماني: قد يركز على المناطق التي أشار التقرير التنفيذي إلى وجود التناقضات فيها أو ترك فيها أسئلة من دون إجابات.</p> <p>نتائج مبادرات المراقبة الأهلية: تكمل مراقبة الحكومة لنفقات الحد من الفقر من خلال التأكد من أن هذه النفقات استعملت كما يجب والحرص على أن تحقق النتائج المنشودة.</p>

الأطفال بغية دراسة العلاقة بين ازدياد طاقم العناية الصحية ونسبة وفيات الأطفال.

• إذا كانت عملية PRSP تشير إلى المواصلات بين مراكز المدن والمناطق التي تنتج السلع الزراعية على أنها عائق بوجه التوفر الأفضل للطعام في المناطق المدنية، وإذا قامت مؤسسات IFI بتأمين التمويل لبناء نظام هيكلي من الطرق العامة، عندها يستطيع المراقبون تعقب نسبة المزارع أو المزارع التعاونية التي تستخدم هذه الطرق لبيع المأكولات خارج منطقتها المحلية (المحدودة).

• عندما تلتزم سياسة PRSP في بلد معين بأن تحو سمة فيروس ومرض الإيدز من خلال حملة تقيفية شعبية على صعيد وطني، وعندما تلتزم الموازنة الوطنية بتخصيص الأموال إلى "التوعية حول الإيدز"، عندها تستطيع مجموعات المراقبة أن تبحث في عدد المواطنين الذين يخضعون للاستشارات الطبية أو الفحوصات أو العلاج في العيادات الصحية في المدن.

التنسيق بشأن تصميم المراقبة

خلال عملية التخطيط، ستحتاج المجموعات المستقلة الساعية إلى مراقبة مبادرات الحد من الفقر إلى البت في مسائل عدة تتعلق بعملها. عندما يختار المشرعون والمجموعات الأهلية أن يتعاونوا أو ينسقوا بعضهم مع الآخر عن كثب، عندها سيوَدون مناقشة هذه القرارات بالتفصيل، إذ أن التفاهم المتبادل للقرارات الفنية المتخذة في المراحل المبكرة يكفل المصادقية على المدى الطويل. كذلك إن أعضاء مجلس النواب الذين طلب إليهم دعم حصائل مجهود المراقبة الأهلي قد يوَدون بدورهم أن يتم إعلامهم (أو إعلام فريق عملهم) بهذه القرارات.

ما هي كمية المعلومات الواجب جمعها؟

مجلس النواب: بعد أن تنتهي اللجان البرلمانية المراقبة لمدخلات الحد من الفقر من أن تُحدّد بوضوح المدخلات التي تريد تعقبها، عليها بعدئذٍ تحديد المعلومات الواجب جمعها. قد تشمل مجموعة بيانات شاملة معلومات حول تخصيصات الموازنة على مستويات مختلفة داخل وزارة معينة. تلك قد تتضمن معلومات مفصلة من إحدى الوزارات تظهر كيف تمّ تخصيص المال في إحدى خطوط الموازنة وإنفاقه.

تستطيع اللجان البرلمانية تصعيد ممارستها مراقبة النفقات على أولويات الفقر من خلال مراجعة موازنات الوزارات المعنية بها ومقارنة التخصيصات الوزارية الداخلية في خطوط الموازنة مع أهداف أو مبادرات MDG المحددة في PRSP على أنها الأولويات الأهم. على الرغم من أن هذه المعلومات لا تتوفر بسهولة مثل الموازنة الوطنية، إلا أن معظم المجالس النيابية تملك الصلاحية لأن تطلب معلومات مماثلة من الوزارات أو من الوكالات التنفيذية، لا سيما هيئات المحاسبة أو تدقيق الحسابات.

تحديد المبادرات الأهلية المكتملة أو تشجيعها

في حين تركّز اللجان عادة على ملاحقة تخصيصات مدخلات الموازنة، عادة ما تقوم المبادرات الأهلية المكتملة الناجحة باختيار إنفاق محدّد جداً من نفقات الموازنة لكي تراقبه (أي أنها يجب أن تحدّد نتيجة مرتقبة محدّدة جداً لإنفاق المال المخصّص بحسب ما تنص عليه سياسة PRSP). قد تعلم إحدى المؤسسات الأهلية أنها تريد مراقبة معدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي، ولكن لا يزال عليها اختيار ما إذا كانت ستراقب الالتحاق في المدارس الريفية أم المدنية. ومن الممكن تحسين مشروع المراقبة أكثر بحيث يُراقب نسب الأولاد الملتحقين بالمدارس الريفية الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و12 سنة. إذا كان الفريق الأهلي أقل دقة من ذلك، عندها سيصعب تفسير المعلومات التي يجمعها.

بغض النظر عما إذا أجرت اللجان البرلمانية التحقيقات المتممة في الموازنة، قد تستفيد لجان القطاعات التي تدرس تأثير مبادرات الحد من الفقر من استلام المعلومات من المجموعات الأهلية التي تتولى الأنواع التالية من مشاريع المراقبة:

• عندما تكون الـ PRSP قد أكدت أن تخفيض نسبة وفيات الأطفال ووفيات الأمهات عند الولادة في المناطق الريفية هو مسألة أولوية، وحيث تُظهر الموازنة السنوية لوزارة الصحة ازدياداً بنسبة 25% في الأموال المخصّصة لعمّال العناية الصحية في المناطق الريفية، قد تعتمد منظمة CSO إلى مراقبة عدد القابلات أو عملي العناية الصحية قبل أو بعد الولادة في مناطق ريفية محدّدة على مدار السنة. ويمكن ربط ذلك ببيانات متعلقة بوفيات

منظمات المجتمع المدني: بالنسبة إلى مراقبي نقاط تسليم الخدمات، لكي تمثل البيانات ما يحدث فعلاً في أنحاء بلد ما، ينبغي أن تكون المعلومات التي تجمعها الفرق مدعومة إحصائياً. فالاستطلاع المدعوم يكون موثقاً (لديه آليات قياسية لجمع المعلومات أو تقييمها) وصالحاً (مُقاس بطرق محددة وواضحة وموضوعية) ومستخلصاً من نموذج ملائم.

ثمة عوامل متعددة تؤثر على مجموعة البيانات المطلوبة، ويمكن معالجة كل منها بطرق عديدة. فمُنظمات CSO التي تملك خبرة محدودة في المراقبة والإحصاءات يمكنها مناقشة خياراتها مع إحصائي متمرس (انظر المربع إلى اليمين).

من سيجمع البيانات؟ كيف؟ ومتى؟

مجلس النواب: للمجموعات البرلمانية التي تتعقب تخصيصات الموازنة لنفقات الفقر ذات الأولوية، الأرجح أن فريق العمل البرلماني سيكون مسؤولاً عن قسم من البحث. وبالتالي،

بالإضافة إلى وثائق الموازنات الحكومية، ثمة مصادر أخرى للمعلومات يمكن الاستفادة منها:

- وكالات تدقيق الحسابات الحكومية: مكاتب المدقق العام والمفتشين العاملين ضمن وزارة معينة؛
- توثيق من عمليات إطار عمل النفقات المتوسطة الأجل (Medium Term Expenditure Framework-MTEF): بفضل عملية MTEF، تصبح معلومات الموازنة متوافرة علناً في مراحل عدة من عملية التخطيط.
- التقارير والتقييمات المقدمة، أو المتممة، من قبل المجتمع الدولي للتنمية. وغالباً ما تملك مكاتب UNDP في البلدان المختلفة معلومات إحصائية حول التقدم الوطني نحو الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة.

التخطيط والقرارات حيال نقاط التنسيق الأساسية

مع انتهاء عملية التخطيط، يجب أن تتمكن خطة المراقبة من الإجابة على الأسئلة التالية:

- ✓ ما هو نوع المعلومات التي تتوقع مجموعات المراقبة أن تتوصل إليها عملية مراقبة الـ PRSP؟
- ✓ كيف سيتم استخدام تلك المعلومات؟
- ✓ ما هي الأسئلة التي تودّ مجموعات المراقبة طرحها؟
- ✓ من أين ستحصل على تلك المعلومات؟ إلى من ستوجه تلك الأسئلة؟
- ✓ إذا كان جمع البيانات يشمل مراجعة بيانات الحكومة، ما هو مدى توقّر هذه البيانات؟ هل من برامج تقرير معروفة أم روزنامات زمنية معينة، إلخ؟
- ✓ كم من الأشخاص يمكنهم الإسهام بالوقت لجمع البيانات أو تحليلها أو غيرها من الإجراءات؟ أين هو مقر هؤلاء الأشخاص وما هي الخبرة التي يملكونها؟
- ✓ هل تستطيع مجموعات المراقبة التأكيد على أن البيانات التي تسعى وراءها ستكون متوافرة في الوقت المناسب؟
- ✓ إذا كان جمع البيانات يتضمن أخذ عينات، ما هي العينة التي سيتم أخذها؟ كم سيكون حجم العينة؟ ماذا سيكون نطاق التغطية الجغرافية؟ كيف تنوي المجموعات أخذ العينات؟ هل ستأخذها عشوائياً؟ وفي حال لا، لماذا؟
- ✓ ما هي المخططات القائمة لإدخال البيانات في الكمبيوتر وتحليلها؟
- ✓ ما هي المخططات القائمة لتحضير تقريرها/حصائلها النهائية؟
- ✓ ما هو الجدول الزمني لجمع البيانات؟
- ✓ متى تتم مشاركة الحصائل مع النواب والفئات الأخرى التي تتعاون في هذا المجهود؟
- ✓ متى ستنتج مجموعات المراقبة حصائلها في صيغة نهائية؟
- ✓ ماذا عن ميزانية مراقبة الـ PRSP؟ هل من خطة للسعي وراء تمويل إضافي؟

إيجاد المساعدة الفنية في القضايا الإحصائية

إن تحديد كمية البيانات التي ينبغي جمعها (وأمكنة جمعها) لكي يتمكن مجهود المراقبة من تحديد ما يحدث فعلاً هو إجراء فني نوعاً ما ومن المحتمل أن العديد من المجموعات التي تقوم بالمراقبة للمرة الأولى ستحتاج إلى المساعدة. ومن أبرز الشركاء، أو الموارد، الفنيين المحتملين:

- إحصائيون محليون (قد يتم تطويعهم من الجامعات، أو منظمات مراقبة الانتخابات، أو شركات بحث في الرأي العام، أو وكالات حكومية، أو مجموعات أو منظمات استشارية اقتصادية).
- مكاتب داخل البلد تابعة لمنظمات دولية للتنمية. هذه المنظمات لها مصلحة في تحديد ما إذا كانت مشاريع MDG أو PRSP تولد نتائج إيجابية، وهي قد تملك موارد شاملة لمراقبة تأثيراتها.
- منظمات غير حكومية دولية (لاسيما تلك المعنية بالديمقراطية والشفافية والتنمية المستدامة والعدل الاقتصادي). إن المنظمات مثل NDI ومشروع الموازنة الدولي www.internationalbudget.org قد تملك معدات التدريب والموارد الإنسانية الجاهزة للعمل مع المجموعات المهتمة بمراقبة تأثير تخصيصات الموازنة المحابية للفقر.

فإن تصميم مجهود التعقب يجب أن يأخذ بعين الاعتبار عدد فرق العمل المتوقعة لإجراء البحث، إضافة إلى المسؤوليات التي يتحملها أعضاء فرق العمل هذه. إذا كان لمجلس النواب روزنامة نظامية، من الحكمة التدبير لأن يجمع فريق العمل المعلومات حول نفقات الفقر من الوزارات المعنية والوكالات الخارجية خلال فترات العطلة، عندما تكون المسؤوليات الأخرى في مستواها الأدنى. خلال مرحلة التخطيط، يجب أن يأخذ المرء بعين الاعتبار كيفية تدريب طاقم العمل بالصورة الأفضل لكفالة جمع المعلومات الدقيقة.

منظمات المجتمع المدني: بالنسبة إلى الفئات الأهلية التي تراقب النفقات على الفقر، يمكن جمع البيانات من خلال مؤمن خدمات واحد، أو من خلال إجراء المقابلات مع المستفيدين أو مع المجموعات، أو من خلال مجموعات التركيز. عند اختيارهم وسيلة للبحث، يجب أن يتذكر المخططون، إضافة إلى أن المراقبين الأهليين يملكون وقتاً محدوداً لكل مقابلة فردية أو مجموعة تركيز، أن المراقبين بدورهم يطلبون من المشاركين في المقابلات أن يشاركوا وقتهم هم أيضاً. يجب أن ينظر منسقو المشروع في التدريب الذي سيكون ضرورياً للحرص على أن يتمكن المراقبون المتطوعون من جمع المعلومات ضمن حدود متطابقة، كما عليهم النظر في الخطوات التي يجب اتخاذها للحرص على أن يتمكن المتطوعون كافة من تلقي التدريب الملائم.

من الذي سيتولى القيادة في تحليل البيانات؟ ومتى؟

إذا كانت المجموعات البرلمانية والأهلية تتسق جهود المراقبة عن كثب، فذلك سيتطلب التخطيط والتواصل الحذرين. فعندما يُطلب إلى الأشخاص المصادقة على استنتاج ما أو تأييده، يكون التواصل ضرورياً للحرص على أن تكون الأطراف كافة مطلعة على وسائل التحليل وتملك الفرص الكافية للمشاركة في مناقشة مفاد البيانات.

من الذي سيتولى القيادة في تجميع التقرير؟ ومتى؟

على الرغم من أنه سيتم مناقشة مضمون التقرير والمداولة فيه ورسم حدوده من قبل أولئك الذين يحلون المعلومات وأولئك الذين يقودون مبادرة المراقبة، إلا أنه يجب تعيين شخص يكون مسؤولاً عن كتابة التقرير. ولكي يعكس التقرير الحاصل والأهداف التي حققتها المنظمات العديدة

من الذي سيدخل البيانات إلى الكمبيوتر وجمعها؟ ومتى؟

في سبيل المحافظة على برنامج متفق عليه بالإجماع، يتعين على كل فريق مشارك في مجهود تعاوني للمراقبة أن ينظر إلى الجداول الزمنية لجمع البيانات وإدخالها في الكمبيوتر نظرة واقعية قدر الإمكان. وسيود منسقو مبادرة المراقبة دراسة الوسيلة الأنسب لتدريب الأفراد الذين يدخلون البيانات في نظام الكمبيوتر وجمعونها لكفالة مصداقية البيانات. وسيتم عادة إدخال البيانات وتحليلها مركزياً باستعمال برنامج معلوماتي، لذا ينبغي أن يكون الأشخاص المشاركون في هذه المهمة يتقنون قدرات البرامج الأساسية ويملكون المهارات المطلوبة لإدخال البيانات بدقة.

التوقيت ومبادرات مراقبة أخرى

كجزء من تنفيذ عملية PRSP تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة، قامت معظم الحكومات بهندسة الخطط واستخدامها لمراقبة تأثير المبادرات الوطنية. وتتسق الحكومة نفسها العديد من هذه المبادرات بمساعدة فنية من المجتمع الدولي للتنمية. وبالتالي، يمكن بناء مبادرات المراقبة الأهلية-البرلمانية بما يكمل الجهود المبذولة أصلاً. أو يمكن تصعيدها لتصبح بمثابة أداة لإعادة التحقق من تأثير سياسة السلطة التنفيذية أو نفقاتها في كلا الحالتين، يجب أن يدرس أعضاء مجلس النواب والقادة الأهليون كيف أن جهودهم ستتفاعل مع مبادرات المراقبة الأخرى قبل أن يباشروا بمبادراتهم الخاصة، وقد يلجأون بالتالي إلى توقيت الكشف عن الحصائل على ذلك الأساس. تتوفر المعلومات عن مشاريع المراقبة الحكومية أو الأهلية بواسطة البنك الدولي وبرنامج UNDP وهيئة PRSP الوطنية (التي تتضمن عادة معيّنين وزاريين).

والأفراد الكثيرين المشاركين في المشروع، سيمر التقرير على الأرجح في دورات عدة من المراجعة والتشذيب. ويتعين على أعضاء مجلس النواب الذين يفوضون هذه المهمة إلى فرد واحد من طاقم العمل أن يكونوا مستعدين لمساندة عضو الطاقم هذا في عمله لذلك، إن تعيين مسؤولية كتابة التقرير أمر يتطلب الدراسة الحذرة.

التركيز على التواصل

ما إن تضع المجموعات المتعاونة خطة لمشروع مراقبة، يتوجب عليها كذلك دراسة الطريقة الفضلى لتقديم مشروعها إلى الجمهور الذي قد يشمل الوزارات والمجتمع الدولي للتنمية. ويتضمن التواصل الخارجي خطوتين أساسيتين: إبلاغ الأطراف المعنية بشأن مشروع المراقبة، واستخدام الحصائل بصورة فعالة بغية تأييد سياسات معينة محاببة للفقر.

تقديم إجراء المراقبة

سيواجه المراقبون في العديد من الأماكن الشك الصادر من الأفراد الذين هم بأمر الحاجة للتفاعل معهم. فقد يتساءل فريق عمل الوزارة أو الوكالة ما إذا كان مضطراً إلى تشارك ما قد يبدو بمثابة معلومات "داخلية". وفي المقابل، قد يقلق المواطنون الذين تجري معهم المقابلات من عدم استطاعتهم إبداء رأيهم حيال نوعية الخدمات الحكومية من دون أن تلحق بهم عواقب سلبية. في كلا الحالتين، إن وضع خطة لتقديم مشروع المراقبة - بصيغة واضحة وملائمة على حدّ سواء إلى جمهور محدد - قد يساعد على تجنب عوائق مماثلة.

ويمكن أن تكون المقدمات الاستراتيجية مفيدة بصورة خاصة عندما تتركز على الأشخاص الذين سيُجأ إليهم بصدد البيانات، وعلى مشرفيهم أو على غيرهم من السياسيين أو المسؤولين الحكوميين المعنيين، إلخ. وقد يكون من الصواب كذلك تنبيه كبار المسؤولين في وزارة المالية و/أو غيرها من الوزارات إلى نشاط المراقبة المخطط مسبقاً، وأن يكون التنبيه خطياً. في بعض الحالات، قد يقوم وزير المالية أو أحد النواب بالمصادقة رسمياً على جهود المراقبة خطياً، فيتمكّن المراقبون بعدها استعمال هذه المصادقة لتقديم

جهودهم إلى البيروقراطيين أو المواطنين. إن أقل ما يحققه تأمين معلومات مماثلة مسبقاً إلى المسؤولين هو حماية المجموعات التي تتولى المراقبة من أي ادعاءات لاحقة بأن الحكومة لم تكن على علم بنشاطات المراقبة أو أنه لم يتم إعلامها كما يجب.

التخطيط لاستراتيجية مدافعة فعّالة

غالباً ما يتولى البرلمانين أو الناشطون الأهليون مشاريع مراقبة لأنهم يهتمون لناحية معينة من الحد من الفقر أو نوعية المعيشة. على سبيل المثال، قد يعمل أحد أعضاء المجلس النيابي القادم من منطقة قاحلة للغاية مع اللجنة الزراعية لتحديد مدى فعالية برامج توسيع الزراعة من دون برامج الريّ المكتملة لها؛ أو قد تلجأ نقابات المعلمين إلى مراقبة توزيع الكتب الدراسية لكي تطلب نطاق توزيع أوسع أو تشكيلة مختلفة من الكتب. وعادة ما يتم تصميم المراقبة بشكل أن تؤمن المعلومات المفيدة في صياغة السياسة أو في حشد الدعم لإصلاحات سياسية محدّدة. ذلك يتطلب استراتيجية تأييد - خطة للإعلان عن حصائل عملية المراقبة وللاستعمال هذه الحصائل كأداة للتأثير على السياسة وفقاً لأهداف فريق المراقبة.

الرسم 1

دليل المناقشة لتخطيط نشاط المراقبة

أهداف MDG أو القضايا ضمن PRSP الواجب التركيز عليها	←	ما هي مجالات اهتمامك أو نطاق سلطتك القضائية؟
قد تركز منظمات الصحة على توفّر الأدوية الأساسية في العيادات الصحية أو على النفقات المتعلقة بالأدوية؛ وقد تختار لجنة الموازنة التركيز على مقارنة تخصيصات الموازنة للوزارات مع توقيت هذه التخصيصات.		
توفّر البيانات	←	ما هي الإجراءات التي تتبعها الحكومة في تقديم التقارير؟
إذا كانت خطة المراقبة المطروحة ستعتمد على إمكانية الوصول إلى البيانات الحكومية، يجب أن يعرف المراقبون ما يتم نشره ومتى، وما إذا كان يتوفر عادة للشعب أو لمجلس النواب؛ وفي حال لن تتوفر هذه المنشورات، كيف يمكنهم الحصول عليها. على سبيل المثال، قد يتمكن المجتمع المدني من العمل مع مجلس النواب بغية طلب المعلومات المطلوبة بصورة رسمية من إحدى الوزارات الحكومية، غير أن ذلك سيتطلب الكثير من الوقت ولذا يجب المباشرة فيه قبل احتياج هذه البيانات بوقت كافٍ. وقد تتمكن المؤسسات المالية الدولية وفرق الأمم المتحدة في البلاد من المساعدة في الحصول على إحصاءات ذلك البلد.		
حجم العيّنة أو النموذج	←	كم من الأشخاص يمكنهم تكريس الوقت للمراقبة؟
كن واقعيًا-إذا لم يتوفر العديد من الأشخاص للمراقبة فإن النشاط الذي يتطلب نموذجاً كبيراً لتحقيق الصلاحية المطلوبة لن يكون عملياً. أما إذا كان الأشخاص متوافرين في الميدان لجمع البيانات، فيجب أن يركز حجم النموذج على ما يملك هؤلاء الأشخاص من الوقت لفعله.		
تحديد مواقع جمع البيانات	←	أين هو مقرّ المراقبين المحتملين؟
إن المنظمة الأهلية التي تؤمن الخدمات في الميدان قد تختار استخدام مؤمني الخدمات لجمع البيانات على المستوى الميداني؛ وقد تعمد اللجنة البرلمانية على فريق العمل البرلماني لجمع البيانات في وزارات الحكومة، أو قد يلجأ أعضاء مجلس النواب إلى جمع البيانات من الناخبين.		
جدولة جمع البيانات (التوقيت وال تكرّر)	←	هل من عوامل خارجية يحتمل أن تعيق جمع البيانات؟
على سبيل المثال، إذا صدف حلول موسم ممطر وجاف، من المحتمل أن يتعدّر جمع البيانات إلا في أشهر معينة من السنة. وهذا قد يؤثر على نوعية البيانات الممكن جمعها، وعلى استراتيجية التأييد الناجمة عن ذلك.		
نوع التحليل الواجب تطبيقه	←	ما هي الخبرة التي يملكها المراقبون؟
إن الخبرة التي يملكها فريق المراقبة يجب أن تؤثر على مدى تعقيد تصميم المراقبة وعلى نوع التحليل. على سبيل المثال، إذا كانت المنظمة غير الحكومية التي تراقب الانتخابات المحلية تتمتع بالخبرة في تنسيق التحليل الإحصائي بالتزامن مع تبويب الأصوات المقابل، فهي قد تملك القدرة على تصميم واستخدام منهجية ونوع تحليل أكثر تعقيداً، خلافاً لمنظمة تأمين خدمات تفقّر إلى خبرة سابقة في المراقبة.		
كلفة النشاط	←	هل التمويل موجود لدعم نشاط المراقبة؟
من الممكن تنظيم نشاط مراقبة غاية في الفعالية من دون أي ميزانية تقريباً، ذلك إذا كان الناس قادرين على تقديم الوقت ويملكون إمكانية الوصول إلى الدعم الفني الأساسي، مثل أجهزة الكمبيوتر. ولكن تخصيص ميزانية للمشروع بإمكانه تأمين احتياط مفيد في الحالات التي تتبث فيها أكلاف غير متوقعة، مثل كلفة المواصلات إلى مواقع بعيدة لجمع البيانات.		

معلومات عامة مترجمة إلى اللغات الإقليمية، واجتماعات عامة أو شعبية.

- **الجدولة.** كيف يمكن جدولة نشاطات وسائل الإعلام وغيرها بما يجتذب الاهتمام الأكبر (والأكثر إيجابية) إلى تلك الرسالة؟ هل سيؤدي استعمال وسائل مختلفة لإيصال الرسائل إلى جذب التغطية المتكررة أو المستمرة؟ كيف يمكن تنسيق الجدولة بين المجتمع المدني وأعضاء مجلس النواب؟ هل سيتم الكشف عن المعلومات في الوقت المناسب للتأثير في التغييرات في عملية PRSP التي طرأت في سياق تقرير التقدم السنوي في البلد؟

يجب أن تنظر الأطراف كافة في هذه الأسئلة، معاً، قبل المباشرة بجهود المراقبة.

إن استراتيجية التأييد الفعالة هي تلك القائمة على إدراك فريق المراقبة عدداً من العوامل وتصميمه الواعي للنشاطات بما يتوافق معها:

- **الجمهور المستهدف.** إلى من ستتوجه الرسالة الحاسمة؟ يشمل الجمهور المحتمل الآتي: الحكومة، ووسائل الإعلام، والشعب (سكان الريف و/أو المدن)، ومجلس النواب، والمنظمات الأهلية غير المشاركة مباشرة في المراقبة، والمجتمع الدولي للتنمية أو وسائل الإعلام الدولية.
- **آلية إيصال.** ما هي الوسائل الأنسب لإيصال الرسالة إلى ذلك الجمهور؟ تشمل آليات الإيصال المحتملة الآتي: تقرير/تلخيص نهائي للحصائل، ومنشورات صحافية، ومؤتمرات صحافية (فردية أم مشتركة مع الشركاء)، وإعلانات/مقابلات عبر الراديو، ومنشورات تتضمن

Section Five

القسم الخامس

Maintaining a Positive Relationship Through the Monitoring Process

المحافظة على علاقة إيجابية طوال عملية المراقبة

نسبة 15 بالمئة "كمية معتدلة" في حين يصنفها المراقبون في منطقة (ب) على أنها "غير كافية"، وإذا كان هذان الفريقان هما اللذين أجريا البحث، عندها ستعكس الحصائل نقصاً مغلوطاً في المعلومات في المنطقة (ب). إن تدريب المراقبين على اعتماد مقياس شامل بصورة ثابتة أمر ضروري لضمان صلاحية أي مجهود مراقبة، كما أنه غاية في الضرورة لاسيما عندما يكون نجاح مشروع مشترك معين يتوقف على قدرة المجموعات المنفصلة على مقارنة البيانات أو المعلومات.

كلما تعددت المجموعات التي تشارك في مشروع مراقبة، أصبحت المحافظة على شراكة بناة طوال مسار المشروع تتطلب إدارة فعالة للعلاقات. ومن المفترض أن عملية تحديد الأولويات المشتركة ومجالات الاهتمامات المشتركة أو الطاقات المكتملة بين الفئات التشريعية والأهلية قد ساعدت على تقوية الشراكة بين هذه الفئات. إلا أنه في كل مرحلة من عملية المراقبة، ثمة اعتبارات ونشاطات إضافية قد تساعد منسقي المشروع على صيانة ديناميّة بناة بين الشركاء.

توجيه المراقبين أو فرق العمل وتدريبهم: بالإضافة إلى اعتماد مقاييس موحدة للمعلومات، يمكن تحسين التنسيق البرلماني الأهلي من خلال تخصيص الوقت لمجموعات المراقبين لكي يتقابلوا قبل البدء بجمع البيانات ومناقشة الأهداف والنشاطات المشتركة. صحيح أن التفاعل المباشر بين فريق العمل البرلماني والمراقبين الأهليين ليس ضرورياً دائماً، إلا أن تنسيق المشروع من الجهتين يجب أن يحرص على أن يفهم كل الأفراد الذين سيجمعون البيانات كيف أن عملهم سيسهم في مشروع المراقبة الأكبر.

التنسيق قبل تنفيذ المشروع

اختيار المراقبين: في الجهود البرلمانية والأهلية على حد سواء، يجب اختيار المراقبين الذين يتمتعون بمهارات معينة. في الجهود البرلمانية، يجب أن يعمل أعضاء فريق المراقبة بارتياح بعضهم مع الآخر، وأن يتمتعوا بمجموعة من المهارات المتكافئة، وأن يكونوا على استعداد لإشراك الفاعلين الأهليين في الأمكنة المناسبة، وأن يملكوا ما يكفي من الوقت ليكرسوه لهذا الالتزام. إذا كنت تعتمد على المتطوعين الأهليين لجمع المعلومات في أنحاء البلاد، تذكر الالتزامات الأخرى (مثلاً، العمل، العائلة، المحاصيل) التي قد يملكها هؤلاء المراقبون.

توزيع المعدات: حتى وإن كان بعض الفاعلين لن يستعملوا معدات المراقبة، إلا أن تشارك بعض الأغراض الأساسية، مثل أوراق التعليمات أو الاستمارات الاستطلاعية أو رسائل التقديم، يمكنه الإسهام في بناء الثقة والتفاهم المشتركين بين المجموعات التشريعية والأهلية التي لم يسبق لها أن تعاونت من قبل.

وضع مقاييس للمعلومات: قيل كل شيء، يجب أن يتمكن المراقبون من جمع البيانات وتسجيلها وفقاً لمقياس موحد. على سبيل المثال، إذا كان المراقبون في منطقة (أ) يعتبرون

والحرص على أن يتم تسليم المعلومات المجموعة إلى موقع مركزي متفق عليه لكي يتم إدخالها في نظام الكمبيوتر وتحليلها. وقد يعمل هذا المنسق كذلك كنقطة اتصال للفرق الشريكة التي تود أن تعرف كيف تسير نشاطات المراقبة.

خطط لأن تعالج العوائق فوراً: على غرار أي نشاط معقد يشمل العديد من الأفراد والمجموعات، من المحتمل جداً أن تواجه مشاريع المراقبة مجموعة من التحديات والعوائق. وتشمل الأمثلة على هذه العوائق أشياء مثل ضغط عمل غير متوقع لفريق العمل المكلف بجمع بيانات الموازنة الوزارية؛ أو جلسة نيابية استثنائية؛ أو تبدل في طاقم CSO العامل في مشروع المراقبة؛ أو تحقق من جانب الأفراد الذين سبق وأدرجت اسمائهم في الجداول لإجراء المقابلات معهم. إن مجموعات المراقبة التي استبقت الحاجة إلى إجراء التغييرات في منتصف المشروع-وسبق أن حددت تسلسل السلطة في اتخاذ القرارات- هي مؤهلة أكثر من سواها لحل المشاكل المماثلة والالتزام بالجدول الزمني. بالرغم من أن الحل لأي وضع متأزم سيتم تحديده حسب المشكلة وعند طرورها، إلا أن التخطيط المسبق لحلها لسوف يسهل إجراء التعديلات على سبيل المثال:

- عدم توافر أعضاء فريق العمل أو المتطوعين المنفردين المعينين لجمع مجموعة معينة من البيانات. يمكن استباق هذه المشكلة بتحديد طاقم عمل أو متطوعين بديلين لإشراكهم في المشروع إذا اقتضت الحاجة.
- عدم التمكن من الحصول على المعلومات في مواقع معينة أو من أشخاص محددين. يمكن استباق ذلك من خلال تحديد مواقع بديلة للمحافظة على حجم النموذج. ومن المنطقي كذلك النظر في وسائل بديلة للوصول إلى المعلومات (قوانين حرية تبادل المعلومات، أو الأحكام الدستورية، أو متطلبات البرنامج الإنمائي الدولي، كلها قد تساعد طاقم العمل في تأمين البيانات التي يحتاج إليها).
- أحداث غير متوقعة، مثل التأخيرات في حفظ السجلات الوزارية، والكوارث الطبيعية، وإغلاق مواقع الخدمات. يمكن حل هذه المشاكل من خلال التعيين الواضح للمسؤوليات وتسلسل السلطات والأوامر في التفاعل مع تطورات مفاجئة.

إدارة التواصل بين مجموعات المراقبة

إذا كان أعضاء مجلس النواب ينسقون عن كثب مع المجموعات الأهلية، الأرجح أن التواصل سيكون أكثر سلاسة إذا عين كلا الفريقين شخصاً محدداً ليكون نقطة الاتصال الأساسية بينهما. مثاليًا، يجب أن يتمتع هذا الشخص بالصفات الآتية:

- يسهل الوصول إليه: لا يسافر باستمرار ويمكن الاتصال به بسرعة عبر الهاتف؛
- يتواصل بمهارة ودبلوماسية؛
- ليس المنسق الأساسي للمشروع: الرؤساء البرلمانيون والمدراء التنفيذيون في منظمات NGO هم كالعادة منشغولون إلى حدّ أنه لا يمكن تحميلهم مسؤولية المحافظة على خطوط تواصل مفتوحة مع فريق خارجي.
- مطلع على كامل المشروع، ويستطيع أن يتابع بسهولة التغييرات في الجدول أو النشاط.

التنسيق خلال جمع البيانات

إن جمع البيانات هو، في نواح عدة، الجانب الأول من المراقبة الذي يلمسه الفاعلون البرلمانيون أو الأهليون. إلا أنه قد يشكل في الوقت نفسه مرحلة طويلة وتستغرق الكثير من الوقت في مشروع المراقبة، ويزداد فيها التحدي للمحافظة على دفع الشراكة الزاخم. قد يتضاءل تفاعل المراقبين الأفراد بعضهم مع بعض في هذه المرحلة فيما يتجه كل فريق مشارك في المشروع إلى السعي لتحقيق مبادرات فردية. على الرغم من ذلك، ثمة خطوات أو تحركات معينة تساعد على المحافظة على الدفع المطلوب لاستمرار التنسيق.

عين منسقين: إن الالتزام بالجدول الزمني هو تحدّ مستمر لمجموعات المراقبة، ولكن يمكن تسهيله من خلال تعيين منسق لجمع البيانات. وقد يطلب المشرعون من المجموعات الأهلية التي يعملون معها عن كثب أن تعين شخصاً يعمل في مقر المنظمة ويكون قادراً على الاتصال بالمراقبين العاملين في أنحاء البلاد بسهولة نسبية. سيحتاج المنسقون إلى التواصل مع المراقبين مراراً قبل فترة جمع البيانات المحددة في الجدول، وخلالها وبعدها، وذلك بغية التأكد من سير العمل وتحديد العوائق عند ظهورها

التسيق خلال تجميع البيانات والتبويب الموازي

تحديد المساعدة الفنية وتعزيز المصادقية

إن تجميع البيانات هو في معظمه إجراء بسيط من الفرز الإلكتروني ويمكن إنجازه على برنامج من اللوائح القياسية. إذا كانت المجموعات تبحث عن مساعدة فنية، فإن العديد من منظمات NGO والخبراء الاقتصاديين وشركات الأعمال تجري تحليلاً للتأثير أو للسوق ويجب أن تملك طاقم العمل المؤهل لإعطاء النصح في هذا المجال. عندما يحين وقت تقييم البيانات، قد تفكر المجموعات في إشراك زملاء أكاديميين أو محترفين لإجراء المراقبة النوعية. وإن دعوة الأكاديميين أو غيرهم من الباحثين المحترفين لمراجعة حصائل المشروع هي من إحدى الوسائل التي تكفل الدقة وتبني المزيد من المصادقية.

ما إن ينتهي المراقبون من جمع البيانات الضرورية، يجب إدخالها في قاعدة بياناتية واحدة أو في نظام واحد لتعقب المعلومات ومن ثم تجميعها بغية احتساب المجموع النهائي للبيانات كافة وإجراء المقارنات والتوصل إلى الاستنتاجات. على الرغم من أن هذا مجهود إداري بسيط، إلا أن لفت الانتباه إلى بعض التفاصيل بإمكانه توطيد ثقة الشركاء في حصائل بعضهم البعض.

قبل أن يقوم أي شخص بتقييم المعلومات المجموعة للوصول إلى استنتاجات مفيدة، يجب أولاً فرزها، وجمعها، وفي بعض الحالات، تبويبها. يمكن القيام بذلك على أساس الفترة الزمنية، والمنطقة الجغرافية، أو الجنس، أو العمر، أو مفرد خط الموازنة، أو غيرها من الفئات التي قد تبيّن الاستنتاجات بشأن تخصيص الأموال للفقر أو تطبيق مبادرات مكافحة الفقر أو تأثير البرامج المماثلة.

عملية التحليل نفسها ويخفف من التوتر بشأن استعمال النتائج.

تفعيل فريق جماعي للتقييم بالتحليل المعرق وتقديم التقارير

بصورة عامة، يجب أن يُدعى كل شخص أو فريق يُنتظر منه المصادقة على النتيجة النهائية لمشروع المراقبة، للمشاركة في التحليل الفعلي للبيانات. ومن الطبيعي أن عدداً كبيراً من الأشخاص الذين جمعوا البيانات وقاموا بتجميعها سيتعين عليهم المشاركة أيضاً.

المحافظة على عملية تحليل شاملة: في العديد من النواحي، ستستلزم عملية تحليل البيانات عملاً جماعياً. فإن الفريق المؤلف من أشخاص يتمتعون بالخبرة الملائمة سيتمكن من تأمين وفرة من المعلومات الخلفية والإرشاد حول السياق الحالي، ومن التبصر في ما قد تكشف عنه البيانات المجمعة بصورة جيدة. حتى ولو كان التفاعل بين أعضاء مجلس النواب والمجموعات الأهلية محدوداً وعدائياً، فإن إدخال كلا هذين الفاعلين في عملية التحليل سيساعد هذه الأخيرة على الاستفادة من المنظرين التشريعي والأهلي على حدّ سواء. وذلك من شأنه تعزيز مصادقية التحليل النهائي لدى الحكومة والجمهور الدولية. أما في الحالات التي يكون فيها تفسير البيانات الإحصائية أمراً جديداً بالنسبة إلى إحدى المجموعات، فبإمكان المناقشات الأوسع إثارة الملاحظات التي قد تفوت المحللين المنفردين.

قد تستغرق المجموعات جلسات عديدة لمناقشة البيانات بعمق وتشذيب استنتاجاتها. وقد يشمل الاجتماع الأول استدرج

على سبيل المثال، قد تقوم الفئات التشريعية التي تتعقب الإنفاق على التعليم بتعقب التخصيصات بحسب المناطق التي تلتقتها (تصنيفات ريفية ومدينية، أو المنطقة الجغرافية، أو حجم سكان المنطقة أو المقاطعة) وبحسب الغاية من التخصيص (تأمين الأساتذة والبنى التحتية والمعدات، إلخ.). أما الفئات الأهلية التي تراقب المبادرات بشأن التعليم، فقد تبويب الحصائل بحسب تقسيم المنطقة والأهداف نفسها، وأيضاً بحسب حجم المدرسة. من المحتمل أن تكون البيانات قد طلبت كذلك إلى الأفراد أن يعينوا مرتبة رقمية لنوعية الخدمة التي ينالونها (بمعنى آخر، من المناطق التي تعرب عن استيائها الكبير من البرامج أو عجزها عن استلام الموارد التي وعدوا بها). إذا يمكن كذلك تبويب هذه البيانات على أساس المرتبة النوعية هذه. إذا كانت المجموعات قد تولت المشروع لأنها تعتقد أنه لم يتم تخصيص الموارد بصورة عادلة، إذا ستود كذلك أن تجمع البيانات بحسب أي عام آخر تعتقد أنه السبب في عدم تكافؤ الموارد (القرب من العاصمة، الانتساب السياسي، الفاصل الجغرافي بين الريف والمدن، إلخ.). إن اتخاذ القرارات بشأن الفئات الواجب انتقاؤها أو تبويبها سيعتمد جزئياً على الغاية المنشودة من مشروع المراقبة عندما تنوي الفرق أن تعمل معاً لتحليل البيانات، إذا من الأفضل أن يُطلب إلى الفرق كافة اقتراح وسائل مختلفة لتجميع البيانات منذ بداية الطريق لأنه على الأرجح سيسهل

الفريق إلى تحديده؟

- المنهجية المتبعة: كيف قام الفريق بجمع البيانات وترتيبها وتحليلها؟ إذا تمّ اعتماد مقاييس المعلومات، ما هي؟
- القيود: هل طرأت أي تحديات متكررة يحتمل أن تكون قد أثرت على البيانات أو الاستنتاجات (بتعبير آخر، هل كانت المعلومات غير متوفرة في مواقع معينة وأشهر محددة، إلخ)؟
- الاستنتاجات: ما الذي توصل إليه الفريق؟
- التوصيات: هل يعتقد الفريق أن المعلومات تشير إلى إجراءات أو تغييرات سياسية معينة؟

لربما أهمّ ما في التقارير الفعّالة هو استخدام أسلوب كتابة حيادي. فإن استعمال لغة متأججة قد يشير إلى الانحياز وسيعرض مصداقية المشروع الإجمالية للخطر. عندما تكون المجموعات البرلمانية والأهلية تنسق

إدارة التأثير السياسي من خلال الشمولية

حتى أكثر التقارير دبلوماسية من حيث الصياغة ستتضمن من الحصائل ما قد يثير الجدل-وقد يكون بعضها سبباً للضغط السياسي على الحكومة أو على وزارة معينة. هذا هو أحد الأسباب التي تدعو للمحافظة على مرحلة التحليل شفافة وشاملة من حيث المشاركين فيها. لو افترضنا مثلاً أن البيانات تشير إلى أن المستوصفات في القسم الجنوبي من البلد تتلقى إمدادات طبية أقل مما تتلقاه المستوصفات في الشمال، فقد يُطلب إلى وزير الصحة تبرير هذا التخصيص أمام مجلس الوزراء أو المجلس التشريعي أو الشعب. ومن المستبعد أن يُسر الوزير بهذه الحصيلة مهما كانت دقيقة أو مقدّمة بصورة دبلوماسية. إذا كان الأشخاص الذين سبق والتزموا بالمصادقة على جهود المراقبة يراودهم الشك حول مصداقية هذا المشروع، فقد يقررون أنه ليس من مصلحتهم المخاطرة بنزاهة منظمتهم أو سمعتهم السياسية من خلال التورط فيه. إن الوسيلة التي تكفل الدعم الأكبر للنتيجة النهائية هي إدخال قدر ما يمكن من الأشخاص في العملية. وحتى لو اختار بعض الأشخاص عدم المشاركة، فإن توسيع نطاق الدعوة يساعد على تشجيع الشراكة على المدى الطويل.

الأفكار المختلفة، والثاني استطلاعاً أكثر منهجية للنتائج وما قد تنطوي عليه من معانٍ، والثالث تقييماً نهائياً، مع توافر الوقت الكافي لمناقشة الاستنتاجات. إذا كانت شخصيات مختلفة ستشارك في هذا الإجراء، فقد يكون من المفيد تعيين شخص يسهل المهام ووضع القواعد الأساسية قبل المباشرة بالنقاش.

تأمين النقاشات وتنسيق استنتاجات التقرير: تساعد عملية التحليل الشاملة على كفاءة المناقشة الفاعلة والدعم من الأطراف كافة. وبما أن التقرير النهائي لحصائل الشركاء سيعكس هذه المناقشات، فمن المفيد تعيين مدوّن ملاحظات مفصّل. بعد الاتفاق على نتائج جهود المراقبة، يجب أن يناقش الشركاء كذلك "رسالتهم". إذا كان بإمكانهم تلخيص حصائلهم في جملتين أو ثلاث، ماذا سيقولون؟

بالإضافة إلى هندسة التقرير النهائي، يمكن استعمال الملاحظات المأخوذة في هذه المناقشات لإنشاء استراتيجية مدافعة. إن وضع استراتيجية نهائية للمدافعة ما إن تعرف المجموعات ما تريد قوله من خلال بياناتها قد يحافظ على التركيز والزخم ويمنع الشركاء من أن يتنافسوا فيما بينهم.

حتى ولو كانت مجموعات المراقبة البرلمانية والأهلية قد قررت إجراء جهود مستقلة أو أقل تنسيقاً، فإن هذه المرحلة من جهود المراقبة تؤمن فرصة لأعضاء مجلس النواب والمجتمع المدني المهتمين لأن يطلعوا على أعمال بعضهم البعض. قد يودّون النظر في وسائل تحول دون مناقضة بعضهم البعض أو تعترف بجهود ومساهمات بعضهم الآخر. إن التقارير المنسقة هي إحدى الوسائل لإرسال إشارة واضحة بأن مجلس النواب والمجتمع المدني يريان تداخلاً في دوائرهما الانتخابية وبأنهما مطلعان وداعمان عمل أحدهما الآخر وبأنهما سيقفان جنباً إلى جنب في هذه القضية.

كتابة التقرير من دون نسيان الشراكة: بالنسبة إلى المجموعات التي سبق وناقشت الاستنتاجات وانفقت عليها، ستكون كتابة التقرير النهائي عملية سهلة نسبياً. ويجب أن تؤمن الملاحظات المأخوذة في اجتماعات تحليل البيانات تصميمياً مفصلاً بما يكفي لأن يُعمل بحسبه. إن التقرير الفعال هو ذلك الذي يحدد الآتي:

- الغاية من مشروع المراقبة: ما الذي سعى

تغيير في الحصائل الأساسية. يجب الإيضاح لمستلمي هذا الطلب أياً كانوا أنه لا يجب مشاركة التقرير مع أحد في هذه المرحلة، لاسيما مع الصحافة. قد تحتاج إلى إجراء اتصالات متابعة (مثل الاتصالات الهاتفية أو البريد الإلكتروني أو الزيارات الشخصية) بغية الحصول على الموافقة.

التماس ردود الفعل من الحكومة قبل الكشف عن التقرير: قبل الكشف عن استنتاجات التقرير إلى العلن، من الحكمة إجراء نسخ عن النص الأخير للحكوميين المسؤولين عن البرامج التي يعالجها التقرير. إن مشاركة الاستنتاجات مع الحكومة قبل الإعلان عنها يخدم غايتين. أولاً، إنه من اللياقة المهنية أن يُسمح للرسميين المسؤولين عن البرامج الخاضعة للمراقبة بأن يراجعوا الحصائل قبل أن تصبح متوقرة علناً. ثانياً، إن ذلك يؤمن حماية للأشخاص المشاركين في مجهود المراقبة. فمن خلال السماح للمسؤولين الحكوميين بالتحقق من دقة النسخة الأخيرة والتعليق خطياً عليها قبل توزيعها، تتمكن الفئات البرلمانية أو الأهلية من تقدير رد الفعل السياسي المحتمل في ما يتعلق بنشاط المراقبة. أما إذا اختار المسؤولون الحكوميون عدم الإجابة، لا يمكنهم الإدعاء أبداً أنهم لم يُمنحوا قط الخيار في ذلك. تجنباً للالتباس

عن كتب، فإن استعمال لغة متأججة وغير موضوعية كذلك سيثي طبقات معينة من الشراكة عن دعم الاستنتاجات علناً.

الإعلان عن الحصائل بدهاء سياسي

قد يطرح استباق ردّ الفعل السياسي على الاستنتاجات المكشوف عنها علناً تحدياً استثنائياً لمجموعات المراقبة التشريعية والأهلية. فبالرغم من أنه ما من شيء يستطيع (أو ينبغي) أن يزيد الخلاف أو ردّ الفعل الدفاعي تجاه حصائل الفريق، ثمة خطوات عديدة يمكن اتخاذها للتخفيف من حدة هذه الانفعالات وعواقبها العامة.

في هذه المرحلة بالذات تصبح الشراكة البرلمانية الأهلية منثرة إلى حدّها الأقصى. فمع اتصال أقرب بصانعي السياسات (من خلال القنوات المؤسسية أو السياسية أو الحزبية)، تزيد قدرة أعضاء مجلس النواب على التماس ردود الفعل الرسمية قبل الكشف عن التقرير. في المقابل، إن مشاركة منظمات المجتمع المدني غير المنحازة قد تزيد من الترحاب بمضمون التقرير الذي من المرجح أن يثير الجدل، إذ أنه من الأكثر استبعاداً أن تكون جهودها نابعة من دوافع انحيازية.

ملاحظة حول التوقيت

يجب أن تأخذ مبادرات المراقبة بعين الاعتبار الروزنامة السياسية عند وضعها جدولاً زمنياً لجمع بيانات المراقبة أو تحليلها أو الإعلان عنها:

- **الدورة الانتخابية:** الأرحح أن الزملاء في مجلس النواب لن يكونوا مشغولين أكثر من العادة وحسب قبل موعد الانتخابات، بل أقلّ ميلاً أيضاً إلى اتخاذ موقف من القضايا المثيرة للجدل، مثل الجهود الوطنية للحدّ من الفقر. وقد يصح ذلك بصورة خاصة لدى أعضاء الحزب الحاكم.
- **دورة الموازنة:** الأرحح أن اللجان البرلمانية ستبدي اهتماماً ملحوظاً في تأثير المبادرات الوزارية للحدّ من الفقر في تلك المرحلة من دورة الموازنة حين تكون الوزارات تدافع عن مستويات تمويلها المقترحة.

تأكيد الدعم والإذن باستعمال الأسماء: ما إن تكتمل كتابة التقرير، تأكد من دعم أولئك الذين شاركوا في نشاط المراقبة سواء مباشرة أم غير مباشرة، واحصل على موافقة واضحة لاستعمال أسمائهم أو اسم منظماتهم على أنها تدعم الاستنتاجات النهائية. إن استعمال اسم معين يربط سمعة ذلك الاسم ونزاهته بمجهود المراقبة. وهذه مخاطرة أحزاب عديدة مستعدة لاتخاذها، ومخاطرتها هذه تعطي المصادقية للتقرير. إلا أن الفشل في الحصول على إذن واضح ومباشر لاستعمال الأسماء في التقرير بإمكانه أن يضعف مصادقية مجهود المراقبة إلى حدّ كبير.

إن الحصول على هذا الإذن يمكن تحقيقه من خلال تأمين النسخة النهائية إلى الفريق أو الشخص الملائم وسؤاله ما إذا كان يرغب في إدراج اسمه بين داعمي الحصائل. ويجب أن تترافق موافقة هؤلاء فهمهم أن التغييرات الفنية اللاحقة واردة (أغلاط مطبعية في اللحظة الأخيرة، إلخ.)، ولكن من دون

أشخاص (قنوات) ينشئون سجلاً عاماً رسمياً لمشاركة استنتاجاتهم مع المسؤولين المعنيين وطلب التعليقات. مرة أخرى، بإمكان الجهود البرلمانية-الأهلية المشتركة أن تساعد على تجنب هذه المواقف؛ فالحكومة ستتمنع أكثر عن تسريب المعلومات إذا كان في ذلك احتمال إغضاب الفئات البرلمانية والأهلية على حدّ سواء.

مشاركة نسخة أخيرة مع المسؤولين الحكوميين

- أدرج في جدول أعمالك مواعيد مع مسؤولين أساسيين و/أو موظفين حكوميين.
- أعلمهم مسبقاً بالغية المنشودة من الاجتماع.
- فلنكن اللائحة معقولة، ولكن ناقش مع شخصين أو أكثر قرار اختيار الأشخاص الذين ستتصل بهم تجنباً أن يفوتك أي مسؤولين أساسيين.
- زود من اخترت من المسؤولين أو فريق العمل بنسخة عن النص الأخير (مع إشارة واضحة إلى أنه "سري").
- اشرح لهم عن مجهود المراقبة واطلب إليهم دراسة النسخة والتعليق عليها.
- إذا كنت مستعداً لأن تُدرج ردّ فعل الحكومة في التقرير النهائي، أوضح ذلك للحكومة وأعطها مهلة معقولة لتقديم تعليقاتها.
- في حال لم يكن المسؤولين أو فريق العمل متوفرين للاجتماع (أو في حال كانت الاجتماعات مستحيلة بسبب معوقات الوقت أو غيرها من الموارد)، سلّمهم نسخات عن النص الأخير مع رسالة تقديم تلتزم النظر في النسخة، إلخ.
- إذا لم تتسلم التعليقات قبل أيام قليلة من انتهاء المهلة، قد يكون المسؤولون ممتنين إذا أجريت اتصالات متابعة معهم لتذكيرهم باقتراب الموعد الأخير.

حول هذه النقطة، قد يعتمد المراقبون إلى التماس تعليق الحكومة خطياً. كما أن مشاركة النسخة الأخيرة يظهر بدوره النية الحسنة والتزاماً جدياً بتقديم صورة دقيقة وكاملة عن القضايا المطروحة.

من ناحية مثالية، سيعمد المسؤولون الحكوميون إلى مراجعة المسودة وسيعلقون عليها شفهيّاً أو خطياً. في حال أوصوا بإجراء تغييرات فنية من شأنها تحسين دقة التقرير، فيمكن إعادة النظر في التقرير على هذا الأساس. أما في الحالات التي يملك فيها المراقبون تحفظات معينة حول جوهر هذه التوصيات، فيمكن إضافتها إلى التقرير كملحق عوضاً عن إدماجها في صلب التقرير. في حال اقتصر التعليق الرسمي على التصحيحات الفنية، فإن إجرائها لن يبطئ توزيع التقرير إلى حدّ يذكر. ولكن إذا تم إجراء تعديلات مهمة (مثلاً، تغيير حصيلة ما أو حذفها)، عندها يجب إبلاغ الداعمين كافة لإعادة التأكيد على دعمهم التقرير النهائي.

تولي التسريبات الإعلامية وتجنبها: إن الحؤول دون الكشف عن استنتاجات مجهود المراقبة للعلن قبل الأوان لأمر صعب عندما يجري توزيع الحصائل بهدف التعليق وهي ليست علنية بعد. صحيح أنه ما من شيء يمنع بعض المعلومات من التسرب خارج الفريق المقصود، إلا أنه ثمة إجراءات يمكن اتخاذها للحدّ من احتمال وقوع تسرب إعلامي حاد.

- عند توزيعهم التقرير سعيّاً وراء التغذية الاسترجاعية يجب أن يشدد المراقبون للداعمين على أن كل من يفصح عنه قبل الأوان سيخفف من تأثير الكشف الرسمي عن الوثيقة وقد يسبب في تداول نسخة ناقصة أو غير صحيحة.
- في بعض الحالات، قد يكون من الصعب ردع المسؤولين الحاكمين عن تخفيف وقع النقد الوارد في التقرير من خلال تسريبهم جزءاً من المعلومات على سبيل الوقاية. في هذه الأوضاع، من الحكمة استخدام

Section Six

القسم السادس

Managing the End
Game: Publicizing
Findings
to Good Effect

تدبير اللعبة النهائية: الإعلان عن الحصائل بما يحقق مفعولاً إيجابياً

عندما يكون الفاعلون البرلمانيون والأهليون قد قاموا بالتنسيق عن كثب أو بتأمين المصادقة من نطاق واسع من المؤيدين، فإن الإفصاح عن الاستنتاج علناً يجب أن يتم بطريقة تشدد على الثقة الإجمالية بالحصائل وبالتوصيات الناشئة عن ذلك. إن تطوير سياسة إعلان تشريعية وأهلية مشتركة - أو على الأقل منسقة - تستخدم معارف كلا الفريقين، قد يشكل وسيلة غاية في الفعالية تساهم في الحرص على أن تؤدي الحصائل إلى التغييرات الملائمة في السياسة.

التواصل البرلماني واستخدام حصائل المراقبة

يملك المشرعون عدداً من الخيارات للإعلان عن نتائج جهود المراقبة التشريعية. فبصفتهم مشاركين رسميين في عملية صنع السياسات، يستطيع أعضاء مجلس النواب تسليط الضوء على حصائل مشروع المراقبة بطرق عدة:

- جلسات استماع تعقدها اللجان؛
- أسئلة برلمانية (شفهية أو خطية)؛
- تحقيقات مفوضة؛
- مناقشات بين أعضاء المجلس؛ أو
- اجتماعات للمؤتمرات/المجموعات الحزبية

إن كلاً من هذه النشاطات يسمح للمشرع أن يتناول نتائج مشروع المراقبة بطريقة تجعل المشروع جزءاً من السجل العام الرسمي. إلا أن الجلسات التي تعقدها اللجان تتيح كذلك للبرلمانيين اجتذاب الشركاء أو الخبراء الأهليين مباشرة إلى النقاش.

مهما كان مجهود المراقبة ناجحاً، فهو لن يجدي نفعاً عملياً يذكر ما لم يتم إعلان التقرير وتوزيعه بصورة فعالة. كما أن اعتماد استراتيجية جيدة للمدافعة هو أمر أساسي، والعمل بصورة منظمة هو مفتاح النجاح.

أسئلة تطرح في تحديد استراتيجية المدافعة

إن الأسئلة التالية هي أساسية جداً في تحديد حملة مدافعة ناجحة:

- ما هي الرسالة الأساسية؟ هل يمكن تفسيرها في ثلاث إلى خمس عبارات؟
- من الذي تأمل مجموعات المراقبة في التأثير فيه؟ الحكومة؟ الشعب؟ المجتمع الدولي للمانحين؟
- كيف يريد المراقبون أن يستجيب الجمهور المستهدف إلى الرسالة؟ ما هو التحرك الذي يريد المراقبون من الجمهور اتخاذه؟ من الأكثر إنتاجية عادة أن يُطلب إلى المسؤولين والموظفين الحكوميين القيام بأشياء يقدرون عليها مما هو طلب أشياء يعجزون عن فعلها.
- متى ستكون حصائل المراقبة أكثر إفادة للجمهور المستهدف؟ متى سيكون الوقت الأنسب للكشف عنها؟ قبل مداوات الموازنة مباشرة؟ قبل استحقاق إحدى المهل النهائية الموضوعية من قبل إحدى مؤسسات IFI؟
- بأي شكل/طريقة يجب تقديم المعلومات؟ قد يودّ المسؤولون الإداريون استلامها في تقرير مفصل، في حين أن المسؤولين المنتخبين قد يفضلون مذكرة شفهية أو خلاصة تنفيذية لا تتعدى الصفحتين.

إليها. وإن المجموعات البرلمانية والأهلية التي عملت معاً عن كثب ونسقت جهودها ستكون مهتية بصورة أفضل من سواها لأن تناقش حصائل المجموعات في السياق الأكثر إنتاجية. سيتمكن المشرعون من الاستناد إلى المعلومات المجموعة خلال جهود المراقبة في وقت سياسي مواتٍ، وستدرك المجموعات الأهلية بصورة أوضح نوع المعلومات الذي سيكون أكثر إفادة إلى اللجنة.

الاستفادة من جلسات اللجان: ستعقد اللجان البرلمانية ذات السلطة القضائية في الموازنة أو في القطاعات، كعادتها، جلسات استماع أو اجتماعات لمراجعة الطرح الحكومي للموازنة قبل التصويت عليه من قبل المجلس التشريعي مكتملاً. وتشكل الجلسات المماثلة فرصة للتعاون البرلماني الأهلي في الجلسة العامة، يجوز أن يُطلب إلى الممثلين الأهلين الذين شاركوا في جهود المراقبة أن يدلوا بشهاداتهم أمام اللجنة على أساس الحصائل والاستنتاجات التي توصلوا

الأشكال المعدة للرسالة	متى يكون على استعداد أفضل لتلقي الرسالة	الفريق الواجب الاتصال به (ولماذا)
<ul style="list-style-type: none"> • تقرير كامل • خلاصة تنفيذية • اجتماع خاص 	<ul style="list-style-type: none"> • عند تحضير ورقة PRSP أو تقرير التقدم السنوي • خلال إعداد الموازنة 	الحكومة (تصنع السياسة)
<ul style="list-style-type: none"> • تقرير كامل • خلاصة تنفيذية • اجتماع خاص 	<ul style="list-style-type: none"> • عندما تكون اللجان البرلمانية تنظر في الموازونات أو التشريع المتعلق بها • عند وجود اهتمام في الإشراف على قضية معينة 	مجلس النواب (يقرر السياسة)
<ul style="list-style-type: none"> • تقرير كامل • بيان صحفية • إيلاغ صحفية • مواكبة مصورة للأحداث • مقابلة مباشرة على الهواء 	<ul style="list-style-type: none"> • عند وجود أحداث تدعو إلى التغطية الإعلامية لقضية مرتبطة بها (مثل مؤتمر هام في العاصمة) • عند وقوع فضيحة حديثة العهد في قضية متعلقة بالموضوع • عندما يتم إعلان الرسالة من قبل شخصية عادة ما تجذب الكثير من الاهتمام الإعلامي 	وسائل الإعلام (تعلم صانعي السياسات والناخبين)
<ul style="list-style-type: none"> • إعلان خدمة عامة عبر الراديو أو التلفزيون • اجتماعات عامة • منشورات، معدات للمعلومات العامة. 	<ul style="list-style-type: none"> • خلال الانتخابات • عندما يقضي البرنامج بتواجد المسؤولين في منطقتهم • عندما لا يكون اهتمامه مشتتاً بسبب أحداث أخرى 	الشعب (ينتخب)
<ul style="list-style-type: none"> • تقرير كامل • خلاصة تنفيذية • اتصالات من مراقبين محليين 	<ul style="list-style-type: none"> • في أي وقت (من الأفضل إرسال إشعار مسبق إليهم يتيح لهم العمل على المعلومات لتشكيل جهود تأييدهم الخاصة) 	منظمات NGO محلية (تعلم صانعي السياسات)
<ul style="list-style-type: none"> • تقرير كامل • خلاصة تنفيذية • اجتماع خاص 	<ul style="list-style-type: none"> • عند تطويرهم استراتيجيات لمساعدة البلاد • قبل اتخاذ قرارات التمويل • قبل بدء المهام السنوية للمؤسسات المالية الدولية 	المانحون (يمولون الجهود الإنمائية)
<ul style="list-style-type: none"> • تقرير كامل • خلاصة تنفيذية • اجتماع خاص 	<ul style="list-style-type: none"> • عند تطبيقها أو تصميمها البرامج 	منظمات NGO دولية (تطبق البرامج الإنمائية)

من النافع وضع نقاط للحديث وتوزيعها لأي شخص سيطلب إليه التعليق على التقرير أو استنتاجه. على الرغم من أن لائحة التوزيع لنقاط الحديث هذه قد تختلف باختلاف قوة الشراكة، إلا أن المواضيع الواجب معالجتها تتضمن:

- الحصائل الأساسية؛
- إجابات على الأسئلة المرتقبة؛
- تفسيرات المصطلحات/ المفاهيم الأساسية؛ و
- معلومات الاتصال بهيئة المراقبة، وشخص يمكنه تأمين معلومات إضافية.

مؤتمرات صحافية مشتركة أو منسقة: حتى لو لم يبدأ مجلس النواب والمجتمع المدني بتنسيق جهودهما عن كثب في وقت سابق، فإن التنسيق في هذه المرحلة يمكنه المساعدة على جذب أقصى ما يمكن من التغطية الإعلامية. في بعض الأوضاع، قد يكون من المنطقي الترتيب لجلسات استعلام صحافية مشتركة أو لاجتماعات شعبية. فذلك يمكنه تعزيز أهمية القضية المطروحة متى قام السياسيون والفاعلون في القضية بتقديم المعلومات معاً. عندما يبدو المؤتمر الصحافي غير ملائم أو غير معقول سياسياً، أو أنه سيسبب المشاكل من الناحية اللوجستية، عندها قد يلجأ الشركاء البرلمانيون والأهليون إلى إنشاء جدول زمني متكامل بهدف تحقيق المفعول الأقصى. على سبيل المثال، قد يرغبون في توقيت البيانات الصحافية بشكل أن يتم إدلائها عند فواصل زمنية محددة بدلاً من أن تتزامن الواحدة مع الأخرى، وذلك لكي يبلغ الحضور الصحافي حدّه الأقصى. عندما يتبع المقالات الصحافية الأهلية تعليق برلماني (أو العكس) في غضون فترة زمنية وجيزة، تتمكن القضايا التي عادة ما يتم تجاهلها من أن تحظى باهتمام شعبي أكبر.

قد ترغب اللجان المختصة بقطاعات أو قضايا محددة في أن تستخدم معلومات من جهود مراقبة MDG أو PRSP بهدف تشكيل سياسات معينة بالإضافة إلى تخصيصات الموازنة الإجمالية. في بعض الحالات، قد يعتمد أعضاء مجلس النواب إلى دعوة ممثلي المجموعات الأهلية التي تجري أعمال مراقبة تصب في المضمار عينه لأن تدلي بشهادتها في هذه الجلسات أيضاً.

التواصل الرسمي مع هيئات تنسيق الـ PRSP أو الـ MDG: قد يقرر أعضاء مجلس النواب كذلك دراسة الوسائل التي تمكنهم من مشاركة معلومات المراقبة مع مجموعات MDG - أو PRSP - رسمية مرتبطة بالموضوع:

- مجموعات عمل خاصة لقضايا MDG أو مجموعات تعمل في PRSP؛
- منتديات للمساهمة الشعبية أو ورشات عمل لـ"أصحاب المصلحة" منظمة مسبقاً؛
- بعثة PRSP الوطنية؛ أو
- القيمين الأهليون على الاتصالات أو منسقي الإسهام الشعبي في مكاتب المنظمات الإنمائية الدولية.

العمل مع وسائل الإعلام

سيرغب الفاعلون البرلمانيون والأهليون على حدّ سواء في أن يحشدوا التغطية الإعلامية للاستنتاجات. ومن الضروري توزيع النتائج لبناء دعم أوسع للتغيير في السياسية، لاسيما عندما تشير الحصائل إلى تغييرات أو إصلاحات سياسية واضحة. وبإمكان وسائل الإعلام أن تلعب دوراً كبيراً في الحرص على أن يتم توزيع المعلومات إلى جمهور واسع.

رسالة منسقة: قبل أن يتحدث الممثلون البرلمانيون أو الأهليون إلى وسائل الإعلام عن مجهود المراقبة، قد يكون

Conclusion

Setting Constructive Precedents for Parliamentary-Civic Collaboration

الخاتمة

وضع سوابق بناءة للتعاون البرلماني-الأهلي

بإمكان هذا التعاون أن يحسن قدرة مجلس النواب على توجيه مناقشات سياسات الفقر.

إن مجهود المراقبة التعاوني الطامح أكثر من اللزوم أو المصمّم بصورة سيئة من المستبعد أن يؤثر على القرارات التي يتخذها المسؤولون العامون، بل أكثر من ذلك، من المحتمل أن يحبط أي مشاركة مستقبلية بين مجلس النواب والمنظمات الأهلية. أما مجهود المراقبة المنسق والمصمّم بصورة جيدة، فبإمكانه بناء علاقات عمل وثيقة بين مجلس النواب والمنظمات الأهلية. وعلى المدى الطويل، هذه الشراكة بالذات هي التي ستعزز التقدم الوطني نحو الحد من الفقر.

التعاون البرلماني-الأهلي المستقبلي

إن أعضاء مجلس النواب، المهتمين في خوض تفاعل أكبر مع المجموعات الأهلية المعنية بقضايا محدّدة والتي يتعاونون معها، قد يودّون أن يتذكروا الأفكار التالية طوال تطبيق مبادرة المراقبة:

- كيف يمكنني الاستفادة من المعرفة التي تتمتع بها هذه الهيئة الأهلية؟ هل بإمكان خبرتها في القضايا المختلفة أن تكمل المبادرات الأخرى التي أشرك فيها؟
- هل ستكون هذه المنظمة مستعدة وقادرة على تزويد إدارتي، لجنّتي، أو مؤتمري الحزبي/مجموعتي الحزبية بالتحليل السياسي أو الاقتراحات في المستقبل؟
- ما هي الأكلاف/الفوائد السياسية الناجمة عن المحافظة على هذه العلاقة؟ هل ننتشارك أي دوائر انتخابية؟

لن تكون الشراكة التشريعية-الأهلية الإيجابية مستدامة إلا عندما يملك الفريقان أهدافاً متناسقة ويعترفان بالإفادات الشخصية في نشاطات تعاونية محدّدة. وعلى الرغم من أن أهداف MDG و PRSP تمنح آلية ممتازة إلى المجالس النيابية والمنظمات الأهلية لبناء السوابق اللازمة للتعاون الفعال حول السياسات الوطنية الأساسية، بيد أن الآليات المماثلة لن تكون مستدامة إلا عندما تقوم على الاحترام المتبادل للدور الذي تؤديه كل هيئة. ذلك يتطلب اعتراف الأطراف كافة بأن الشراكة البناءة لا تتطلب الاتفاق الدائم: للشركاء الأهلين أهداف ومهام خاصة يريدون تحقيقها، في حين يتوجب على أعضاء مجلس النواب إحداث التوازن بين اهتمامات الناخبين المتعدّدة والموارد المحدودة. وبإمكان المبادرات البسيطة المعبرة عن الاحترام من كلا الطرفين خلال مراحل التخطيط لمبادرة المراقبة أن تصفي الطابع المطلوب للتعاون على المدى الأبعد، لاسيما عندما تكون العلاقات التشريعية-الأهلية قد مرت بمراحل من الضعف.

وبما أن أهداف MDG أو ورقة PRSP الوطنية تؤمن أهدافاً واضحة، فهي قد تكون من نقاط الدخول الأكثر منطقية للتعاون التشريعي-الأهلي في مكافحة الفقر. فنادرة هي الشخصيات العامة القادرة على انتقاد الجهود البرلمانية أو الأهلية للحد من الفقر. إلا أن النتيجة الأهم، التي قد يلاقيها مجهود المراقبة المشترك خلال تعزيزه تفاعلاً طويلاً الأمد ومستداماً من جانب الدول حيال تحديات الفقر، هي السوابق التي تم إنشاؤها باستخدام الموارد والخبرات الخاصة بالبلد بهدف التصدي للفقر. فبإمكان التعاون التشريعي-الأهلي حول الحد من الفقر أن يشكل أداة مهمة في زيادة القدرة البرلمانية على إدماج خبرة قطاع الـCSO في عمليات صنع السياسات وعندما يكون طاقم العمل التشريعي محدوداً،

إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP هو عبارة عن شبكة التنمية العالمية التابعة للأمم المتحدة، وهو يدافع للتغيير ويصل البلدان بالمعرفة، والخبرة والموارد بغية مساعدة الناس على بناء حياة أفضل. تطبق الأمم المتحدة هذا البرنامج في ١٦٦ بلداً حيث تعمل مع الناس لكي يجدوا حلولهم الخاصة للتحديات الإنمائية الوطنية والعالمية. وخلال تطويرهم القدرات المحليّة، يعتمد هؤلاء الناس على العاملين في برنامج UNDP وعلى مجموعة شركائه الواسعة.



2030 M Street, NW, Fifth Floor
Washington, DC 20036-3306
Tel : (202) 728 - 5500
Fax : (202) 728 - 5520
E-mail: contactndi@ndi.org
Web : www.ndi.org

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

مكتب وضع السياسة

٣٠٤ شرق شارع ٤٥

نيويورك، نيويورك ١٠٠١٧

www.undp.org

